م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/538

اقتصادات دول الخليج العربية مرحلة ما بعد النفط

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

.M E A K Weekly Economic Report No. 538

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 10 تموز، 10 July 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/538

اقتصادات دول الخليج العربية مرحلة ما بعد النفط

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 تموز، 10 July 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 538

The economies of the Arab Gulf states in the post-oil era

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/538

اقتصادات دول الخليج العربية مرحلة ما بعد النفط

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 538

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 10 تموز، 10 July 2025

Contents

ملخص ومحتويات التقرير

1 - نبذة عن اقتصادات دول الخليج العربية باستخدام الذكاء الاصطناعي.....6

دول الخليج العربية تتجه نحو اقتصاديات ما بعد النفط من خلال تنويع المصادر الاقتصادية، وتطوير قطاعات مثل السياحة والخدمات المالية، بالإضافة إلى الاستثمار في الثروات المعدنية .هذا التحول يتطلب إعداداً خاصاً يتضمن تغييرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وربما سياسات جديدة مثل فرض الضرائب لتغطية النفقات .

2 - الخليج 2025... مؤشرات نمو تتجاوز عصر النفط 18

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تحولاً ملحوظاً نحو تنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد التقليدي على النفط، وتشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي في المنطقة سيصل إلى 4.4% خلال عام 2025، وفقاً لتقرير صادر عن "أكسفورد إيكونوميكس" في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وذلك في وقت تواجه فيه المنطقة تحديات جيوسياسية واقتصادية متعددة، مما يستدعي استراتيجيات فعالة لتعزيز الاستقرار والنمو.

3 - الصين والخليج نحو تجارة حرة طالت مفاوضاتها 19

ويرتبط هذا المسعى باتجاه دول الخليج نحو تنويع مصادر مواردها بدلاً من الاعتماد الكلي على النفط، حيث وضعت خططاً وبرامج بعيدة المدى لتحقيق التحول نحو الاقتصاد المعرفي والرقمي، حسب النابر، الذي يؤكد في هذا الصدد على أهمية تطوير الخدمات والانتقال من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية لرفع مستوى الكفاءة.

4 - سلطنة عمان تتوسع في التنقيب عن المعادن 3 اتفاقيات بنصف مليار دولار
21 .....

وقّعت وزارة الطاقة والمعادن العمانية عمان ثلاث اتفاقيات جديدة للتنقيب والتعدين مع شركتين متخصصتين، بهدف تعزيز قطاع التعدين وتطوير القيمة المضافة للثروات المعدنية في سلطنة عمان وفتح آفاق جديدة للمستثمرين في المناطق ذات الأولوية الجيولوجية وتعزيز الإنتاج الوطني .

5 - تحالف نفطي كويتي بحريني: ملامح خريطة لمستقبل الطاقة في الخليج 24

مؤشرات متوالية لاتجاه الكويت والبحرين نحو تحالف نفطي استجابةً للتحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها الدولتان الخليجيتان، إذ تخطط كل منهما لإطلاق شركة نفطية تجارية بهدف استثمار التوسعات الأخيرة في مصافي النفط لدى البلدين، ومنافسة كبار منتجي النفط في المنطقة في بيع وشراء الوقود.

6 - بعد النفط : الهاجس الاقتصادى الأول والتحدى الأكبر أمام دول الخليج 26

أصبح البحث عن وسائل التنوع الاقتصادي أمرا حتميا أمام الدول النفطية ولم يعد هناك مفر من الدخول وبقوة في الثورة الصناعية الثالثة، لاسيما إن مجرد التأخير او التباطؤ عن اللحاق بالركب العالمي سيكبد دول الخليج خسائر اقتصادية ضخمة.

7 - صناديق الثروة السيادية.. هل هي بوابة دول الخليج لعصر ما بعد النفط؟33

تولي الدول الخليجية اهتماماً غير مسبوق بصناديق الثروة السيادية التي تملكها، تلك الصناديق التي تستثمر فيها الدول الخليجية الفوائض المالية من صناعة النفط التي تُسهم بالحصة الأعظم من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول .هذا الاهتمام المتزايد مردّه السياسات الاقتصادية التي تسعى للتحول من اقتصاد ريعي قائم على عوائد النفط لاقتصاد متنوع استعداداً .

8 - هل اقترب عهد ما بعد النفط؟... اقتصاد الدول الخليجية بعد 10 سنوات40

في ظلِّ تحوّلات إقليمية وعالمية عاصفة، تقف الاقتصادات العربية أمام مفترق طرق حاسم بحلول عام 2035. ففي حين تستند دول الخليج إلى موارد نفطية ومالية هائلة تسعى إلى تجديد نفسها عبر التنويع الاقتصادي، تكافح دول بلاد الشام للتعافي من أزمات عميقة وحروب مدمِّرة .

9 - العقد الاجتماعي وإشكاليات مرحلة ما بعد النفط في السعودية والإمارات 56

اهتم عدد من محللي الخليج على مدار الأسابيع الماضية بتفسير الخلاف الذي عكر صفو علاقة الحليفين القديمين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وأدى بكل منهما إلى اتخاذ مسارات متباينة لخدمة مصالحهما الإقليمية والمحلية. حيث بدت أولى مؤشرات الفُرقة في نهاية 2019، عندما أعلنت الإمارات نيتها الانسحاب من اليمن في خطوة وصفها الخبراء والمراقبون بأنها" تَخَلٍ عن حليف."

10 - ما بعد النفط.. فرص الاستثمار التعديني في الخليج 61

تبحث دول العالم دائماً عن البدائل المُتاحة لزيادة حجم الإيرادات الحكومية وتنويع اقتصاداتها، وهنا تعمل دول الخليج على استغلال الثروات الطبيعية التي تتمتع بها وتتوافر لديها. والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط.

11 - ما بعد النفط : تحديات البقاء في دول الخليج العربية 65

بفضل الثروة النفطية المفاجئة تحوّلت ممالك الخليج الست من الفقر إلى الغنى. وكانت عائدات النفط بطاقة دخولها إلى الحداثة، وأصبحت شريان الحياة لأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية. لكن مستقبلها مهدد بنضوب النفط. يسلّط هذا الكتاب الضوء على حقيقة الضعف الاقتصادي لدول الخليج من دون النفط؛

12 - عصر ما بعد النفط.. تواجه دول الخليج تحديات اقتصادية قاسية؟..... 66

التنبؤات الاقتصادية بقرب انتهاء عصر النفط عالميا لصالح الطاقة المتجددة والنظيفة، مستمرة منذ عقود، وتشكل التحدي الأكبر والمصيري أمام حكومات الخليج لكونها دولا ريعية تعتمد بشكل تام على النفط. لذلك تحاول الأنظمة الخليجية إحداث تحولات نوعية في مصادر اقتصاداتها.

13 - مسار اقتصادات دول الخليج إلى ما بعد النفط 72

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بثقل اقتصادي يفوق حجمها؛ حيث تمثل مجتمعة أقل من 1% من سكان العالم إلا أنها تُسهم بنحو 2% من إجمالي الناتج العالمي، وأكثر من 10% و20% من إنتاج الغاز والنفط على الترتيب. وقد أدت القيود المفروضة على تجارة روسيا للنفط والغاز، إلى زيادة نفوذ دول الخليج كموردين بدلاء في أسواق الطاقة.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/538

اقتصادات دول الخليج العربية مرحلة ما بعد النفط

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 538

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 10 تموز، 10 July 2025

1 - نبذة عن اقتصادات دول الخليج العربية باستخدام الذكاء الاصطناعي

دول الخليج العربية تتجه نحو اقتصاديات ما بعد النفط من خلال تنويع المصادر الاقتصادية، وتطوير قطاعات مثل السياحة والخدمات المالية، بالإضافة إلى الاستثمار في الثروات المعدنية .هذا التحول يتطلب إعداداً خاصاً يتضمن تغييرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وربما سياسات جديدة مثل فرض الضرائب لتغطية النفقات .

أولاً: ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط:

تراجع الاعتماد على النفط:

ثانياً: تنويع مصادر الاقتصاد:

ثالثاً: سياسات جديدة:

رابعاً: تحديات مستقبلية:

خامساً: أمثلة لدول الخليج:

السعودية: تعتمد السعودية على رؤية 2030 لتنويع الاقتصاد، وتطوير قطاعات مثل السياحة والخدمات المالية، وتوسيع قطاع التعدين .

الإمارات: تتخذ الإمارات إجراءات لتنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات مثل السياحة والخدمات المالية، وتوسيع قطاع التعدين .

قطر: تعتمد قطر على خطط لتنويع الاقتصاد، وتطوير قطاعات مثل السياحة والخدمات المالية، وتوسيع قطاع التعدين .

مرحلة ما بعد النفط في اقتصادات دول الخليج العربية:

تواجه اقتصادات دول الخليج العربية تحديات جوهرية في الانتقال من الاعتماد شبه الكلي على النفط إلى بناء اقتصادات أكثر تنوعاً واستدامة. هذا التحول لا يقتصر على خطط اقتصادية فقط، بل يطال البنية الاجتماعية، وأنماط العمل، والعلاقة بين الدولة والمواطن.

هذا يعني أن اقتصادات دول الخليج العربية (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عمان) تواجه تحديات مصيرية في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، خصوصاً مع تصاعد التوقعات بانخفاض الطلب العالمي على النفط لصالح مصادر الطاقة المتجددة، وتذبذب أسعار الخام الذي يؤثر بشكل مباشر على موازناتها العامة .145في هذا السياق، أصبح التحول إلى مرحلة "ما بعد النفط" ضرورة استراتيجية لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

واقع الاعتماد على النفط وأبعاده:

تشكل عائدات النفط نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، وتصل النسبة في بعض الدول إلى أكثر من 80% من الإيرادات الحكومية، كما هو الحال في الكويت والسعودية.13 هذا الاعتماد جعل اقتصادات الخليج عرضة لتقلبات أسعار النفط، كما حدث بين 2014 و2016 عندما هبطت الأسعار بنسبة 68%، ما أحدث ضغوطاً هائلة على الموازنات العامة.1

استراتيجيات التحول الهيكلي:

1 - إصلاحات اقتصادية وهيكلية واسعة:

بدأت دول الخليج بتنفيذ إصلاحات غير مسبوقة، منها تقليل الدعم الحكومي، ورفع أسعار الطاقة، وتطبيق ضرائب جديدة (مثل ضريبة القيمة المضافة)، وتقليص الوظائف الحكومية، وخفض الرواتب المرتفعة.35 السعودية، على سبيل المثال، أعلنت عن خطط لبيع حصص في شركات حكومية كبرى مثل "أرامكو"، وتأسيس صندوق سيادي ضخم للاستثمار في أصول غير نفطية، واستغلال موارد مثل التعدين والأراضي.1

2 - تنويع مصادر الدخل:

الاستثمار في قطاعات جديدة مثل الصناعة، النقل، الخدمات المالية، الصحة، التعليم، والسياحة، إضافة إلى تطوير قطاع الطاقة المتجددة.124 الإمارات أطلقت خطتها لعصر ما بعد النفط، وتركز على التكنولوجيا والاقتصاد المعرفي، وتسهيل بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية.12

3 - التحول نحو الاقتصاد المعرفي والتقنيات الحديثة:

تستثمر دول الخليج بكثافة في الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم العالي، مستفيدةً من هجرة الكفاءات، وتطوير بيئة تشريعية جاذبة للابتكار.24 ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، وحققت السعودية، مثلاً، أعلى إيرادات غير نفطية في تاريخها بالربع الثاني من 4.2024

4 - تطوير الطاقة المتجددة:

مع تصاعد المخاطر البيئية وتغير المناخ، بدأت دول الخليج في الاستثمار بمشاريع الطاقة الشمسية وتحلية المياه، لتقليل الاعتماد على النفط، وضمان أمنها المائي والغذائي.246

التحديات البنيوية والاجتماعية:

العقد الاجتماعي: الاعتماد على النفط أسس لعلاقة تقوم على توزيع الثروة مقابل الولاء السياسي، ما يجعل التحول صعباً اجتماعياً واقتصادياً.3

تغيير ثقافة العمل: التحول يتطلب مشاركة أكبر للمواطنين في سوق العمل، وتقبّل وظائف جديدة، وارتفاع معدلات الضرائب، وهو أمر غير معتاد في المجتمعات الخليجية.35

الضغوط المالية: تراجع أسعار النفط يضغط على الاحتياطيات المالية، ويجبر الحكومات على تسريع الإصلاحات، مع ضرورة توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الأكثر تأثراً.3

منافسة عالمية: القطاعات البديلة تحتاج إلى أن تكون قادرة على المنافسة عالمياً، سواء في الصناعة أو الخدمات أو السياحة.36

تحديات الموارد الطبيعية: انخفاض نصيب الفرد من المياه العذبة يفرض الاعتماد على تحلية المياه، وهي عملية مكلفة للطاقة.46

آفاق المستقبل (فرص وتوصيات):

رغم التحديات، تشير المؤشرات إلى أن دول الخليج قطعت شوطاً في تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي، لكن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق اقتصاد مستدام لا يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. نجاح هذه الدول في مرحلة ما بعد النفط مرهون بقدرتها على تطوير قطاعات إنتاجية قادرة على المنافسة، واستثمار الفوائض المالية في بناء اقتصاد معرفي متطور، مع الاستمرار في إصلاحات هيكلية عميقة تشمل سوق العمل والتعليم والابتكار.236

تسريع التنويع الاقتصادي: الفرصة ما زالت قائمة، لكن الوقت يضيق، إذ يجب على دول الخليج إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير والمنافسة عالمياً لتغطية وارداتها بعد تراجع عائدات النفط.36

تعزيز دور القطاع الخاص: زيادة استثمارات القطاعين الخاص والأجنبي في قطاعات غير مرتبطة بالطاقة، مثل الصناعة والسياحة والخدمات المالية.12

تطوير التعليم والبحث العلمي: بناء أنظمة تعليمية قائمة على المعرفة والابتكار، وتطوير الموارد البشرية لمواكبة متطلبات الاقتصاد الجديد.26

الحوكمة والشفافية: تنفيذ إصلاحات إدارية لتعزيز الكفاءة والمساءلة، مع هامش أكبر من الشفافية والديمقراطية لضمان نجاح التحول.3

دول الخليج العربية بدأت بالفعل خطوات جدية نحو اقتصاد ما بعد النفط، لكن نجاحها مرهون بسرعة وعمق الإصلاحات، وقدرتها على تجاوز التحديات البنيوية والاجتماعية، وبناء اقتصاد متنوع ومستدام قادر على المنافسة عالمياً.12346

تأثير تقلبات أسعار النفط على خطط دول الخليج الاقتصادية

تؤثر التغيرات في أسعار النفط بشكل مباشر على استراتيجيات التنويع الاقتصادي لدول الخليج، حيث تُظهر البيانات الحديثة أن انخفاض الأسعار إلى نطاق 60-65 دولاراً للبرميل يهدد بزيادة العجز المالي إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2025 وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي .13هذا الوضع يدفع الحكومات إلى تبني سياسات مرنة تشمل:

1 - تسريع الإصلاحات الهيكلية:

خفض الدعم الحكومي وزيادة الضرائب (مثل ضريبة القيمة المضافة) لتعويض نقص الإيرادات النفطية.12

تعديل الإنفاق العام عبر تقليص المشاريع الكبرى غير الضرورية وتركيز الاستثمارات على القطاعات الإنتاجية مثل الطاقة المتجددة والسياحة.13

2 - تعزيز القطاعات غير النفطية:

ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي إلى 12.5%عام 2023، مع خطط لزيادتها عبر مشاريع مثل "نيوم" السعودية ومشاريع الطاقة الشمسية في الإمارات.23

تطوير الصناعات التحويلية التي حققت إيرادات بلغت 204 مليار دولار عام 2022، وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية.1

3 - الضغوط على التصنيف الائتماني:

حذرت وكالات التصنيف مثل "فيتش "و**"موديز"** من تدهور التصنيفات الائتمانية إذا استمرت الأسعار المنخفضة، مما يزيد تكلفة الاقتراض ويعيق تمويل المشاريع التنموية.13

4 - إعادة هيكلة العقد الاجتماعي:

مواجهة تحديات تقليص الدعم المقدم للمواطنين (كالماء والكهرباء) مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، عبر برامج شبكات الأمان مثل "حماية" في السعودية.12

5 - الاستثمار في التحولات الطاقية:

توجيه استثمارات ضخمة نحو الطاقة المتجددة، حيث تخطط السعودية لتوليد 50% من احتياجاتها من الطاقة النظيفة بحلول 2030، بينما تستهدف الإمارات تحقيق الحياد الكربوني بحلول 23.2050

التحديات الرئيسة:

الاعتماد التاريخي على النفط: لا تزال 80% من إيرادات السعودية و49% من ناتج دول الخليج مرتبطة بالنفط، مما يعرضها لصدمات الأسعار.12

تباطؤ النمو العالمي: انخفاض الطلب من الاقتصادات الكبرى (كالصين والاتحاد الأوروبي) يحد من عوائد التصدير.13

التمويل الحكومي: تحتاج دول مثل الكويت إلى سعر نفط لا يقل عن 80 دولاراً لتحقيق التوازن المالي، مقارنة بـ60دولاراً حالياً.13

ستدفع تقلبات أسعار النفط دول الخليج إلى تسريع خطط التنويع مع موازنة الإصلاحات المالية الصعبة. نجاح هذه الاستراتيجيات مرهون بقدرتها على تحويل التحديات إلى فرص عبر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتعزيز الشفافية المالية، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

تأثير تقلبات السوق على خطط التنويع الاقتصادي في الخليج:

تقلبات سوق النفط تؤثر بشكل كبير على خطط التنويع الاقتصادي في دول الخليج، حيث تشكل أسعار النفط المرتفعة أو المنخفضة عامل ضغط رئيسي على موازنات هذه الدول واستراتيجياتها المستقبلية. وفيما يلي تفصيل لكيفية تأثير هذه التقلبات:

تسريع جهود التنويع الاقتصادي: تراجع أسعار النفط إلى مستويات بين 60 و65 دولاراً للبرميل يزيد من ضغوط العجز المالي في موازنات دول الخليج، ما يدفعها إلى تسريع تنفيذ خطط التنويع الاقتصادي للحد من الاعتماد على النفط وضمان استدامة مالية طويلة الأمد.1

زيادة الحاجة إلى إصلاحات مالية مرنة: مع استمرار تقلبات السوق، تضطر دول الخليج إلى تبني سياسات مالية أكثر مرونة تشمل تقليل الدعم الحكومي، ورفع الضرائب، وترشيد الإنفاق، ما يساعد في التكيف مع انخفاض الإيرادات النفطية.1

تعزيز القطاعات غير النفطية: تقلبات أسعار النفط تحفز دول الخليج على التركيز على تطوير قطاعات مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، السياحة، والخدمات المالية، باعتبارها مصادر دخل بديلة وأكثر استقراراً.16

تحديات التمويل والاستثمار: انخفاض أسعار النفط يضغط على الاحتياطيات المالية ويؤثر على قدرة الحكومات على تمويل مشاريع التنويع الكبرى، ما يستدعي تحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الشفافية لجذب الاستثمارات الأجنبية.13

تأثير تقلبات العملة والتضخم: ارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي يجعل اقتصادات الخليج عرضة لتقلبات قيمة الدولار، ما يؤثر على تكاليف الواردات ويزيد من تعقيد إدارة السياسات الاقتصادية في ظل تقلبات السوق العالمية.5

ضرورة بناء احتياطيات مالية قوية :لضمان مواجهة الصدمات الاقتصادية المستقبلية، تعمل دول الخليج على تعزيز صناديق الثروة السيادية وترشيد الإنفاق الحكومي دون المساس بالمشاريع الاستراتيجية.5

المرونة الاقتصادية: تعتمد دول الخليج على مزيج من الإنفاق الاستراتيجي وإدارة الدين للحفاظ على استقرار اقتصادي نسبي، ما يساعد في امتصاص الصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.5

تقلبات سوق النفط تمثل تحدياً مستمراً لدول الخليج، لكنها في الوقت نفسه تحفزها على تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي وتبني إصلاحات مالية وهيكلية ضرورية. التركيز على القطاعات غير النفطية، تحسين إدارة الموارد المالية، وتعزيز المرونة الاقتصادية هي مفاتيح نجاح دول الخليج في مواجهة تقلبات السوق وضمان استدامة اقتصاداتها المستقبلية.

أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها دول الخليج للتحول بعد النفط:

أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها دول الخليج للتحول بعد النفط تشمل مجموعة من الإجراءات الهيكلية والمالية والتنموية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1 - تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط:

إطلاق خطط وطنية شاملة مثل "رؤية السعودية 2030" وخطة الإمارات لعصر ما بعد النفط، التي تركز على تنمية قطاعات غير نفطية كالصناعة، السياحة، الخدمات المالية، الصحة، التعليم، والطاقة المتجددة.12 زيادة استثمارات الصناديق السيادية في أصول متنوعة محلياً وعالمياً، مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يستهدف استثمارات تصل إلى تريليوني دولار.1

2 - إصلاحات مالية وهيكلية:

تقليل الدعم الحكومي على الطاقة والمياه، ورفع الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، وفرض ضرائب على الشركات متعددة الجنسيات بنسبة 15% في بعض دول الخليج مثل الإمارات والبحرين والكويت.7 ترشيد الإنفاق الحكومي وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، مع التركيز على مشاريع تنموية مستدامة.16

3 - تطوير القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية:

تحفيز القطاع الخاص على لعب دور أكبر في الاقتصاد عبر تسهيل تأسيس الأعمال، تحسين بيئة الاستثمار، وتوسيع القواعد الضريبية.5 فتح قطاعات جديدة للاستثمار مثل التعدين، العقارات، النقل، والخدمات اللوجستية.1

4 - التحول نحو الاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا:

الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، وتطوير البنية التحتية الرقمية لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار.5 دعم مشاريع التكنولوجيا الحديثة والطاقة المتجددة كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتحول الاقتصادي.56

5 - إصلاحات اجتماعية وتنموية:

تحويل بعض خدمات الرعاية الصحية الحكومية إلى شركات تجارية لتحسين الكفاءة والجودة.1 تطوير برامج شبكات الأمان الاجتماعي لمواجهة آثار الإصلاحات المالية على المواطنين.6

تتجه دول الخليج نحو تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة ومتعددة الأبعاد، تشمل تنويع مصادر الدخل، إصلاحات مالية هيكلية، تطوير القطاع الخاص، وتعزيز الاقتصاد المعرفي، بهدف بناء اقتصاد مستدام قادر على مواجهة تقلبات أسعار النفط وضمان استقرار مالي طويل الأمد.156

جهود دول الخليج في تقليل اعتمادها على النفط:

جهود دول الخليج في تقليل اعتمادها على النفط خلال العقود القادمة تواجه تحديات كبيرة لكنها تسير نحو تحقيق نجاح نسبي مع استمرار تنفيذ إصلاحات وتنويع اقتصادي متسارع.

أسباب تدعم نجاح جهود التنويع:

تسريع الإصلاحات الاقتصادية والتنويع: دول الخليج تدرك أن انخفاض أسعار النفط يشكل تهديداً لموازناتها، مما يدفعها إلى تسريع وتيرة الإصلاحات وتعزيز القطاعات غير النفطية لضمان استدامة مالية.1

نمو القطاعات غير النفطية: تشير التوقعات إلى زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مع نمو متسارع في قطاعات مثل الصناعة، السياحة، والخدمات المالية، خاصة في السعودية والإمارات.25

خطط طموحة واستثمارات ضخمة: دول مثل السعودية والإمارات والكويت وعمان وضعت رؤى وطنية (مثل رؤية السعودية 2030) تستهدف تنويع الاقتصاد، مع استثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة، المدن الذكية، والتقنيات الحديثة.37

الاستثمار في الطاقة المتجددة: الخليج يستثمر في مشاريع طاقة نظيفة لتقليل الاستهلاك المحلي من النفط، مما يتيح تصدير المزيد من النفط في الأسواق العالمية، وهو جزء من استراتيجية مزدوجة تجمع بين زيادة الإنتاج النفطي والتحول للطاقة المتجددة.6

التحديات التي تواجه النجاح:

الاعتماد التاريخي الكبير على النفط: رغم التنويع، لا يزال النفط يشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية والناتج المحلي، مما يجعل الاقتصادات معرضة لتقلبات السوق.15

تقلبات أسعار النفط وعدم اليقين العالمي: استمرار انخفاض أسعار النفط أو تباطؤ الطلب العالمي يفرض ضغوطاً مالية كبيرة قد تعرقل بعض الخطط التنموية.12

الحاجة إلى إصلاحات مالية واجتماعية عميقة: تقليل الدعم الحكومي ورفع الضرائب قد يواجه مقاومة اجتماعية، ويتطلب إدارة حذرة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.1

التوازن بين زيادة إنتاج النفط والتحول الطاقي: دول الخليج تراهن على استمرار الطلب العالمي على النفط لفترة طويلة، ولذلك تستثمر في زيادة الطاقة الإنتاجية مع تطوير الطاقة المتجددة، وهو توازن دقيق قد يؤثر على سرعة التنويع.6

جهود دول الخليج لتحقيق اقتصاد أقل اعتماداً على النفط تسير بوتيرة أسرع مما كانت عليه في العقود السابقة، مع مؤشرات إيجابية على نمو القطاعات غير النفطية وتنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة. ومع ذلك، يبقى النفط عنصراً محورياً في الاقتصاد الخليجي في المستقبل القريب، والنجاح الكامل في تقليل الاعتماد عليه مرهون بمدى قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات المالية والاجتماعية، وإدارة التحولات الاقتصادية بمرونة وفعالية.1256

جهود دول الخليج لتحقيق تنويع اقتصادي فعّال:

جهود دول الخليج لتحقيق تنويع اقتصادي فعّال خلال العقود القادمة تبدو واعدة لكنها تواجه تحديات كبيرة، ويعتمد نجاحها على عدة عوامل رئيسية:

مؤشرات إيجابية على تحقيق تنويع اقتصادي فعّال:

تقدم ملموس في التنويع الاقتصادي: دول الخليج حققت تقدماً كبيراً خلال العقدين الماضيين في تنويع مصادر الدخل، حيث سجلت الإمارات والبحرين درجات عالية على مؤشرات التنويع الاقتصادي، تلتها السعودية وعُمان وقطر والكويت.45

زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية: ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مع نمو ملحوظ في قطاعات مثل الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، والتكنولوجيا، ما يعزز من استدامة النمو الاقتصادي.34

إصلاحات هيكلية وتسريع وتيرة التنفيذ: بعد جائحة كورونا، كثفت دول الخليج الإصلاحات المالية والتنظيمية، مثل توسيع القواعد الضريبية، تحفيز الاستثمار في التكنولوجيا، وتحرير التجارة، مما يدعم بيئة أعمال أكثر تنوعاً ومرونة.4

استثمارات ضخمة في الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة: دول الخليج تستثمر بشكل كبير في مشاريع الطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي، وهما من القطاعات التي تعزز التنويع الاقتصادي وتزيد من مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات.46

مشاريع تكامل إقليمي: مثل مشروع سكة الحديد الخليجية وربط الشبكات الكهربائية، التي تعزز التكامل الاقتصادي وتفتح أسواقاً جديدة للسلع والخدمات غير النفطية.6

التحديات التي قد تعيق تحقيق التنويع الكامل:

الاعتماد الكبير والتاريخي على النفط: لا تزال إيرادات النفط تشكل جزءاً كبيراً من موازنات دول الخليج، مما يجعل الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار النفط، ويزيد من صعوبة الانتقال السريع.27

ضرورة تطوير القطاع الخاص: التنويع الحقيقي يتطلب قطاعاً خاصاً قوياً ومرناً، وهذا يتطلب إصلاحات مستمرة في بيئة الأعمال، وتطوير رأس المال البشري، وهو ما لا يزال قيد التنفيذ في بعض الدول.57

التحديات الاجتماعية والسياسية: الإصلاحات المالية مثل رفع الدعم وزيادة الضرائب قد تواجه مقاومة اجتماعية، مما يستلزم إدارة حذرة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي.

منافسة عالمية متزايدة: دول الخليج تنافس في قطاعات مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة مع دول أخرى تمتلك خبرات أوسع وبنى تحتية متقدمة.

دول الخليج أحرزت تقدماً ملموساً في مسيرة التنويع الاقتصادي، مع وجود خطط واستثمارات طموحة تدعم هذا التحول. ومع ذلك، فإن تحقيق تنويع اقتصادي فعّال ومستدام خلال العقود القادمة يعتمد على استمرار وتيرة الإصلاحات الهيكلية، تطوير القطاع الخاص، إدارة التحديات الاجتماعية، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا. في حال نجاح هذه العوامل، ستتمكن دول الخليج من بناء اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة قادر على مواجهة تقلبات سوق النفط والتحديات العالمية.

العوامل التي قد تعيق نجاح جهود التنويع الاقتصادي في الخليج:

الاعتماد الكبير على النفط تاريخياً: لا تزال إيرادات النفط تشكل نسبة كبيرة من موازنات دول الخليج، مما يجعل الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار النفط ويصعب الانتقال السريع إلى مصادر دخل بديلة.2

التحديات الاجتماعية والسياسية: رفع الدعم وزيادة الضرائب قد تواجه مقاومة اجتماعية، ويستلزم ذلك إدارة حذرة للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.2

تطوير القطاع الخاص: يتطلب التنويع وجود قطاع خاص قوي ومرن، وهذا يحتاج إلى إصلاحات مستمرة في بيئة الأعمال وتطوير رأس المال البشري، وهو ما لا يزال قيد التنفيذ في بعض الدول.2

منافسة عالمية متزايدة: دول الخليج تنافس في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة مع دول تمتلك خبرات وبنى تحتية متقدمة، ما يزيد من صعوبة تحقيق تنويع سريع وفعّال.4

تأثير التحولات العالمية في سوق الطاقة على مستقبل التنويع الخليجي:

تزايد التركيز على الطاقة المتجددة: التحولات العالمية نحو الطاقة النظيفة تدفع دول الخليج إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مشاريع السعودية والإمارات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتقليل الاعتماد على النفط وتلبية متطلبات الاستدامة البيئية.4

تذبذب الطلب على النفط: التغيرات في الطلب العالمي على النفط بسبب التحول إلى مصادر طاقة بديلة تؤثر على إيرادات النفط، مما يعزز الحاجة إلى تسريع التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.2

فرص للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة: التحول العالمي يفتح فرصاً لدول الخليج للاستثمار في تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة، مما يدعم تنويع الاقتصاد ويعزز مكانتها كمركز ابتكار عالمي.14

الأولويات الاستثمارية تتجه نحو الاقتصاد الرقمي والتقنيات المتقدمة:

دول الخليج تعزز استثماراتها في الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، والأمن السيبراني، مع إبرام شراكات استراتيجية مع شركات عالمية كـ"جوجل" و"مايكروسوفت" لبناء مراكز أبحاث وبنية تحتية متطورة.1

زيادة دعم الشركات الناشئة والتقنيات الرقمية: هناك نمو متسارع في الشركات الناشئة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في قطاعات مثل الصحة، التعليم، والخدمات المالية، مما يجعل الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية في خطط التنويع.5

تحول في القطاعات الاستثمارية: إلى جانب الاقتصاد الرقمي، تستثمر دول الخليج في قطاعات الطاقة المتجددة، الصناعات الذكية، التجارة الإلكترونية، والخدمات اللوجستية، مما يعكس تنوعاً واسعاً في أولويات الاستثمار.4

نجاح جهود التنويع الاقتصادي في الخليج يواجه تحديات بنيوية واجتماعية، لكن التحولات العالمية في سوق الطاقة تدفع هذه الدول إلى تسريع الاستثمار في الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الرقمية. مع تزايد التركيز على الاقتصاد الرقمي، تتغير أولويات الاستثمار الخليجي نحو بناء اقتصاد معرفي مبتكر ومستدام، مدعوم بشراكات استراتيجية عالمية واستثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة.

2 - الخليج 2025... مؤشرات نمو تتجاوز عصر النفط

مسقط، كريم رمضان، 07نوفمبر 2024 | آخر تحديث: 05:57 (توقيت القدس)

دول الخليج تسعى إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط(Getty)

إظهارالملخص

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تحولاً ملحوظاً نحو تنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد التقليدي على النفط، وتشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي في المنطقة سيصل إلى 4.4% خلال عام 2025، وفقاً لتقرير صادر عن "أكسفورد إيكونوميكس" في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وذلك في وقت تواجه فيه المنطقة تحديات جيوسياسية واقتصادية متعددة، مما يستدعي استراتيجيات فعالة لتعزيز الاستقرار والنمو.

وإزاء ذلك، تتجه الأنظار نحو كيفية استغلال الفرص الاقتصادية الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة في دول مجلس التعاون، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية مثل السياحة والتجارة والخدمات الرقمية، في ظل مؤشرات على أن دول الخليج على أعتاب مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المتنوع.

من الحكومة الإلكترونية إلى الذكية

وفي هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي محمد النابر، في تصريحات لـ "العربي الجديد"، إلى أن التطورات الإقليمية والعالمية المتسارعة تفرض ضرورة وضع خطط وبرامج لمنطقة الخليج للعام 2025، وذلك لتفادي الآثار السلبية المحتملة للتصعيد الراهن في المنطقة، مؤكدا أن تلك التداعيات لا تقتصر على الاقتصاد الإقليمي فحسب،

بل تمتد آثارها إلى الاقتصاد الدولي، ما يستدعي السعي نحو تهدئة شاملة لتجنب الانعكاسات الاقتصادية الحادة.

3 - الصين والخليج نحو تجارة حرة طالت مفاوضاتها

ويرتبط هذا المسعى باتجاه دول الخليج نحو تنويع مصادر مواردها بدلاً من الاعتماد الكلي على النفط، حيث وضعت خططاً وبرامج بعيدة المدى لتحقيق التحول نحو الاقتصاد المعرفي والرقمي، حسب الناير، الذي يؤكد في هذا الصدد على أهمية تطوير الخدمات والانتقال من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية لرفع مستوى الكفاءة.

وفي السياق المالي، يشدد الخبير الاقتصادي على ضرورة تقوية وتطوير الجهاز المصرفي، مع تفعيل الاستثمارات المتاحة في الصناديق السيادية ضمن مجالات مضمونة تحقق عوائد مجزية، متجاوزة التركيز التقليدي على القطاع العقاري. وفي تحليل نشره "غولدمان ساكس" في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أكد بنك الاستثمار على أهمية تنويع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، موضحا أن الاستثمار في التكنولوجيا المالية والابتكار يمكن أن يوفر فرص نمو جديدة لدول الخليج، ما يساعد في تقليل الاعتماد على النفط ويعزز من استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي هذا الإطار، يدعو الناير إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية، سواء داخل الخليج أو خارجه، مع تطوير المنتجات وفق مبادئ الاقتصاد المعرفي والرقمي، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة. كما يشدد الناير على أهمية تهيئة مناخ الاستثمار لجذب رؤوس الأموال إلى دول الخليج، والحد من توجهها نحو الاستثمار في الغرب، نظراً للمخاطر المحتملة الناجمة عن التقلبات الجيوسياسية العالمية. وتتطلب هذه الرؤية التنموية، وفق الناير، الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة بشقيها النباتي والحيواني، والصناعات الاستخراجية والتحويلية مع التركيز على الأخيرة، إضافة إلى القطاع

الخدمي، والسعي نحو تحقيق التكامل بين الدول العربية من خلال الاستفادة من الميزة النسبية لكل دولة.

فرص في القطاعات غير النفطية

في السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة، في تصريحات لـ "العربي الجديد"، أن دول الخليج تشهد فرصاً استثمارية واعدة في القطاع غير النفطي، متوقعا نموا ملحوظاً في هذا القطاع خلال عام 2024 استنادا إلى أرقام إيجابية صادرة عن شركة "برايس ووترهاوس كوبرز"، بينها نمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 3.7% في السعودية، و4% في الإمارات، و3.8% في سلطنة عمان، و4.7% في الكويت.

ويضيف عجاقة أن التوقعات تشير إلى ارتفاع أكبر في نمو الاقتصاد غير النفطي بدول الخليج خلال عام 2025، خاصة مع خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية، ما يدفع دول مجلس التعاون إلى خفض أسعار الفائدة لديها أيضاً، ويرى أن هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة الفرص الاستثمارية من خلال تسهيل الاقتراض للقطاع الخاص. وتدعم هذه التوقعات ما ذكره تقرير لمؤسسة "موديز"، الذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وأورد أن القطاعات غير النفطية ستستمر في النمو نتيجة للجهود المستمرة لتنوع الاقتصاد وتعزيز الابتكار، كما توقع ارتفاعاً مستمراً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

ويؤكد عجاقة أهمية التركيز على الاقتصاد غير النفطي في ظل تراجع أسعار النفط واستقرارها عند مستويات متدنية حول 70 دولاراً للبرميل، ويرى أن هذا الوضع يدفع دول الخليج إلى تعزيز اقتصادها غير النفطي بشكل كبير، مشيراً إلى مجالات مثل الخدمات الرقمية والطاقة المتجددة والنشاطات التجارية الابتكارية والذكاء الاصطناعي والبنى التحتية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويتفق هكذا تحليل مع دراسة أجراها البنك الدولي مفادها أن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ستتمكن، مع انخفاض أسعار الفائدة العالمية، من الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع، ما سيساعد بشكل كبير على تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل داخل دول الخليج.

وفي هذا الإطار، يشدد عجاقة على أهمية التسهيلات القانونية التي تقدمها دول الخليج، معتبراً أنها تؤثر بشكل كبير على جاذبية الاستثمار، ويرى أن هذه التطورات تشير إلى نقلة نوعية في الاستثمار بدول الخليج، مؤكداً على أهمية المرونة التي تظهرها التحديثات القانونية في هذه الدول. ويتوقع الخبير الاقتصادي أن تصبح البيئة الاستثمارية في دول الخليج ضمن الأفضل عالمياً في المرحلة القادمة. ويلفت عجاقة إلى أن التنافسية بين دول الخليج تدفعها إلى تحسين البيئة الاستثمارية بشكل مستمر، ويرى أن التحولات في البنية القانونية للاستثمار والإصلاحات الهيكلية ستسمح لدول الخليج بالتنافس ليس فقط فيما بينها، بل على المستوى العالمي.

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-2025-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7

4 - سلطنة عمان تتوسع في التنقيب عن المعادن.. 3 اتفاقيات بنصف مليار دولار

12اغسطس 2025 | آخر تحديث: 14:24 (توقيت القدس)

مساع عُمانية لتطوير قطاع التعدين، 2 يونيو 2025 (وزارة الطاقة والمعادن العمانية)

إظهارالملخص

وقّعت وزارة الطاقة والمعادن العمانية عمان ثلاث اتفاقيات جديدة للتنقيب والتعدين مع شركتين متخصصتين، بهدف تعزيز قطاع التعدين وتطوير القيمة المضافة للثروات المعدنية في سلطنة عمان وفتح آفاق جديدة للمستثمرين في المناطق ذات الأولوية الجيولوجية وتعزيز الإنتاج الوطني.وذكرت وكالة الأنباء العُمانية، اليوم الثلاثاء، أن الاتفاقية الأولى تنص على منح حقوق التنقيب والتعدين لشركة الخليج لمواد المعادن في منطقة الامتياز "11 "C-بمحافظة البريمي التي تمتد على مساحة 1089 كيلومتراً مربعاً وتتميز بسلسلة صخور الأفيولايت ومؤشرات لوجود خامات النحاس والكروم، وتشمل المرحلة الأولى من المشروع، المستمرة بين سنتين إلى ثلاث سنوات، إجراء

مسوحات طبوغرافية وجيوكيميائية وجيوفيزيائية، إلى جانب أعمال الحفر والخنادق الاستكشافية.

ووفق الوكالة، تشمل الاتفاقيتان الثانية والثالثة منطقتي الامتياز "51 "G1-و "51-G2"في محافظة الوسطى، حيث وقّعت الوزارة مع شركة نوفل مسقط العالمية اتفاقيتين لتنفيذ مشروع صناعي متكامل في منطقة "51 "G2-على مساحة تمتد إلى 30 كلم²، حيث سيتم إنشاء مصنع لإنتاج الأملاح وكربونات الصوديوم (رماد الصودا) عبر قنوات مائية تنقل المياه من البحر إلى أحواض مخصصة لعمليات التبخير والتجفيف والإنتاج، أما في منطقة "51 "G1-والتي تغطي مساحة 558 كلم²، فسيُقام مصنع لإنتاج الجير المطفي حيث ستبدأ الشركة بتنفيذ دراسات استكشافية لتحديد مواقع الخامات وجودتها وتقدير احتياطياتها في تكوينات جيولوجية غنية بالسيلكا والحجر الجيري والأطيان المختلفة.

ويُقدَّر إجمالي الاستثمارات في هذه المشروعات والذي يشمل المصانع والدراسات وخطط التعدين 192 مليون ريال عُماني (500 مليون دولار) وفق المعايير العالمية المعتمدة. وأوضح سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن أن قطاع التعدين يمثل أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في سلطنة عمان، مبينا أن الوزارة تعمل على استقطاب استثمارات نوعية قادرة على إحداث أثر اقتصادي ملموس، ليس فقط من خلال استخراج الثروات المعدنية، بل عبر تحويلها إلى صناعات تحويلية متقدمة تدعم سلاسل القيمة وتفتح فرصاً جديدة أمام الكفاءات الوطنية.

خريطة الشفافية الضريبية تفتح باب الاستثمار في عُمان

ولفت إلى أن الاتفاقيات التي جرى توقيعها اليوم تأتي في إطار هذا التوجه، حيث تتركز على توظيف المعرفة والخبرة التقنية للشركات المتخصصة، وتعزيز التعاون بين

القطاعين العام والخاص لضمان الاستغلال الأمثل للموارد. وأشار إلى أن هذه المشروعات ستسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة تنافسية المنتجات العُمانية، ورفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب توفير فرص عمل مجدية لأبناء المحافظات والولايات التي تحتضن هذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير أعمال خدمات مساندة للشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

وتسعى وزارة الطاقة والمعادن العُمانية، من خلال هذه المشروعات، إلى تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالثروات المعدنية، ورفع كفاءة استغلال الموارد الوطنية، وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، إلى جانب إيجاد فرص عمل نوعية لأبناء المحافظات المستهدفة، وتعزيز مساهمة قطاع التعدين في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، بما يرسخ مكانة سلطنة عمان مركزا إقليميا للصناعات التعدينية المتقدمة. وتُشكّل قطاعات الطاقة والمعادن دعائم رئيسية للاقتصاد الوطني في سلطنة عمان، إذ تسهم بشكل فعّال في دعم الميزانية العامة للدولة من خلال إيرادات استراتيجية تُعزز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ووفقاً للتقرير السنوي لوزارة الطاقة والمعادن الشهر الماضي، بلغت صادرات سلطنة عمان من النفط الخام والمكثفات في عام 2024 ما يقارب 308.4 ملايين برميل، أما متوسط سعر برميل النفط العُماني فبلغ 80.79 دولاراً. في المقابل، بلغ متوسط الإنتاج اليومي من الغاز الطبيعي نحو 149.2 مليون متر مكعب، منها 117.5 مليون متر مكعب من الغاز غير المصاحب، و31.7 مليون متر مكعب من الغاز المصاحب. كما وصلت صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى 12 مليون طن، نُقلت عبر 181 شحنة. ووفقا للتقرير ذاته فيما يخص قطاع المعادن، بلغ إجمالي الإنتاج من الخامات المعدنية حوالي 67.7 مليون طن، وبلغت كمية المبيعات 62.5 مليون طن، بقيمة تجاوزت 114.3 مليون ريال عُماني. وتم تصدير نحو 36 مليون طن من الخامات، على رأسها الجبس والحجر الجيري ومواد البناء) .أسوشييتد برس، العربي الجديد(

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%86-3-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D8%B5%D9%81-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

5 - تحالف نفطي كويتي بحريني: ملامح خريطة جديدة لمستقبل الطاقة في الخليج

مسقط، كريم رمضان، 30أكتوبر 2024 | آخر تحديث: 11:15 (توقيت القدس)

يسعى البلدان لاستثمار التوسع في مصافي النفط، الكويت في 18 أكتوبر 2021 (فرانس برس)

إظهارالملخص

مؤشرات متوالية لاتجاه الكويت والبحرين نحو تحالف نفطي استجابةً للتحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها الدولتان الخليجيتان، إذ تخطط كل منهما لإطلاق شركة نفطية تجارية بهدف استثمار التوسعات الأخيرة في مصافي النفط لدى البلدين، ومنافسة كبار منتجي النفط في المنطقة في بيع وشراء الوقود.

وتستهدف مؤسسة البترول الكويتية وشركة "بابكو للطاقة" البحرينية بدء عمليات التداول في دبي مطلع العام المقبل، مع نية توسيع مبيعات الديزل ووقود الطائرات، وفقاً لما نقلته وكالة "بلومبيرغ" مؤخرا عن مسؤولين في الشركتين. ويسعى التحالف المزمع إلى تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الإنتاج والتوزيع، ما قد يؤدي إلى تحسين الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية في السوق العالمية، بحسب المصادر ذاتها.

ووفق تقدير حديث نشرته وكالة "فيتش"، فإن دوافع تحالف كهذا تعود إلى عدة متغيرات، أبرزها الامتثال لخفض الإنتاج، إذ إن الكويت والبحرين ملتزمتان بشكل كبير بخفض الإنتاج الذي فرضه تكتل "أوبك+"، إضافة إلى تحسين القدرة الإنتاجية، إذ تسعى الكويت إلى زيادة قدرتها الإنتاجية من خلال مشاريع تطويرية، مثل توسيع حقل البحر الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج من 45 ألف برميل يومياً إلى 110 ألف برميل يومياً. ويتميز هذا الحقل باحتوائه على ثلاثة خزانات نفطية كبيرة وهي: المودود وبرقان والزبير، وتُظهر الدراسات التقنية المستقبلية إمكانات إنتاجية عالية.

ومن شأن هذا النوع من المشاريع أن يفيد التحالف مع البحرين لتعزيز الإنتاج المشترك، بحسب تقدير "فيتش"، الذي لفت إلى أن التحالف يصب في صالح تحقيق أهداف رؤية الكويت 2035 من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا. كما أن خزانات النفط

الكبيرة مثل تلك الموجودة في حقل البحر من العوامل الأساسية لتعزيز قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة صادراتها، ولذا فإن الاستثمار في تطوير هذه الخزانات يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين العوائد المالية للدول المنتجة ويعزز من استدامة مواردها الطبيعية، بحسب تقرير نشره موقع"MEED" ، المتخصص في اقتصاديات الشرق الأوسط .

إنتاج مشترك بين الكويت والبحرين

وفي هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي وضاح طه، في تصريحات لـ"العربي الجديد"، إلى أن "قطاع النفط والغاز يشهد تطوراً جديداً في منطقة الخليج العربي مع إمكانية قيام تحالف نفطي بين الكويت والبحرين، إذ تتميز الكويت بوضع فريد بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمتلك مناطق مشتركة مع عدة دول مجاورة تحتوي على احتياطيات نفطية وغازية ."

ويمثل التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي خطوة استراتيجية نحو تعزيز الأمن الطاقي الإقليمي، إذ يمكن أن يساهم وجود احتياطيات نفط وغاز مشتركة بشكل كبير في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء في المجلس، بحسب تقدير أورده تقرير ."MEED" ويعني التحالف النفطي وجود مصادر للإنتاج المشترك أو الإدارة المشتركة لمنطقة معينة، كما يوضح طه، مضيفا أن هذا النهج يمكن أن يقصر من المعالجات القانونية المطولة التي قد تنشأ في حالة وجود خلافات حدودية، مثل تلك القائمة مع إيران في بعض المناطق البحرية.

وتعتبر إدارة الموارد المشتركة أحد الحلول الفعالة لتجنب النزاعات الحدودية، وفقاً لما أورده تقرير نشره موقع "OGN" المتخصص في شؤون النفط والغاز، مشيرا إلى أن التعاون الإقليمي حول إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز السلام والاستقرار الاقتصادي بين الدول المجاورة. وتمتلك الكويت الخبرة والإمكانات اللازمة لإنجاح مثل هذه التحالفات وتسريع إنجاز المشاريع المشتركة، بما في ذلك شركات القطاع الخاص النفطية، ورغم أن البحرين ليست عضواً في منظمة أوبك ولا تعتبر دولة نفطية بالمعنى التقليدي، إلا أن دراسات تشير إلى وجود احتياطيات لا بأس بها في أراضيها، بحسب طه.

ومن شأن تحالف كهذا، تحت أي سيناريو، أن يسفر عن عوائد تخدم البلدين، سواء كانت في عمليات المنبع (الاستكشاف والإنتاج) أو في عمليات المصب (التكرير والتسويق)، كما ستوفر مثل هذه المشاريع فرص عمل للكوادر المحلية من الشباب البحرينيين والكويتيين، حسب ما يرى الخبير الاقتصادي. وتعتبر فرص العمل الناتجة عن مشاريع الطاقة المشتركة ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي المحلي، بحسب تقرير "MEED"الذي أكد أن الاستثمار في مشاريع الطاقة يمكن أن يسهم بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين.

ولذا يخلص طه إلى أن خطوة التحالف الكويتية البحرينية تعتبر إيجابية في جميع الأحوال، سواء كانت تهدف إلى تطوير مناطق مشتركة أو مجرد تحالف نفطي استراتيجي، وتمثل استباقاً إيجابياً لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المنفعة المتبادلة بين البلدين في قطاع حيوي.

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A-%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

6 - اقتصاد ما بعد النفط : الهاجس الاقتصادي الأول ولتحدى الأكبر أمام دول الخليج

المركز الديمقراطي العربي .17نوفمبر 2020

كتبت : شاهيناز العقباوى – المركز الديمقراطي العربي

80% من الإيرادات الحكومية لدول الخليج يعتمد على العوائد النفطية وانخفاض الأسعار سيؤثر سلبا على الاقتصاد

دول مجلس التعاون الخليجى تسعى وبقوة للدخول الى مرحلة التنوع الاقتصادى لمواكبة التطور العالمى

صندوق النقد الدولي : يقترح على دول الخليج تبنى مجموعة من خطوات الإصلاح الاقتصادي للتعامل مع الواقع الجديد

محمد جميل الدقاق: السعى للوصول إلى مرحلة اقتصاد ما بعد النفط مطروحة خليجيا منذ وقتا طويل

بهجت ابو النصر : البحث عن مصادر الطاقة المتجددة ينذر ببداية حقبة ستؤثر على الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط

أسامة كمال : الدول النفطية تعانى من اختلال هياكلها الاقتصادية لاعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية

أصبح البحث عن وسائل التنوع الاقتصادي أمرا حتميا أمام الدول النفطية ولم يعد هناك مفر من الدخول وبقوة فى الثورة الصناعية الثالثة، لاسيما إن مجرد التأخير او التباطؤ عن اللحاق بالركاب العالمى سيكبد دول الخليج خسائر اقتصادية ضخمة ، خاصة ان الحديث عن اقتصاد ما بعد النفط يعني من وجهة نظر البعض التصدي لتغيير عدد من الحقائق الجوهرية وهي أنه يمثل 80% من الإيرادات الحكومية لدول الخليج، ونحو 70% من الصادرات و30- 50% من الناتج المحلي، لذا أصبح من الضرورى الاستعاضة عنها بأنشطة ومصادر جديدة، فمنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. سعت حكومات الدول النفطية إلى البدء بتنويع مصادر الدخل واستثمار مبالغ ضخمة في تطوير قطاع صناعات الطاقة الثقيلة، مثل شركة سابك السعودية وألبا في البحرين والذى تواكب مع تطوير صناعات الغاز في عدد من الدول الاخرى ، كما روجت المنامة لنفسها كمركز مصرفي منذ عام 1975، فى حين بدأت دبي منتصف الثمانينيات بإيجاد مناطقها الحرة. وبعد انخفاض أسعار النفط عام 2014 أطلقت الحكومات الخليجية موجة ثانية من مبادرات التنويع هدفت إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تحسين بيئة العمل، و قوانين سوق العمل، وفك القيود المالية، كذلك عبر فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع مبادرات تنويع الاقتصاد

في النشاطات الخدمية والصناعية وعملت على وضع وتطبيق سياسات اقتصادية جديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية التي فرضتها تقلبات أسعار النفط.

وبدأت اقتصاديات هذه الدول تتحول من توجهات أحادية تعتمد على سلعة واحدة إلى أخرى قائمة على التنوع والتوازن باعتباره خيارا استراتيجيا من خلال توفير فرص استثمارية جديدة في دفع عملية التنمية المستدامة.

هذا وأعلنت العديد من دول الخليج عن رؤىً اقتصادية جديدة لمرحلة ما بعد النفط ارتكزت على تحسين مستويات الإنتاجية وتعزيز القدرة البشرية والمالية والتكنولوجية وترسيخ المعرفة والابتكار اللذان أصبحا حاجة ملحة لمواصلة الارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين وضمان استدامتهما ورفع العائد من الاستثمار في تنمية الموارد البشرية. إضافة إلى توفير فرص عمل للشباب واستيعاب الزيادة السكانية. وبالفعل حققت السياسات الاقتصادية الجديدة نتائج إيجابية منذ اعتمادها.

صندوق النقد الدولي

هذه الرؤية تواكبت مع اقتراح صندوق النقد الدولي على دول الخليج ضرورة تبنى مجموعة من خطوات الإصلاح الاقتصادي للتعامل مع الواقع الجديد، تبدأ بخفض نفقات الدولة عبر تقليص الوظائف العامة وتخفيض رواتبها المرتفعة حسب المقاييس العالمية، وتخفيف الدعم الحكومي عن السلع الرئيسية ورفع أسعار الطاقة وزيادة الضرائب، على أن تترافق هذه الخطوات مع توفير شبكات أمان اجتماعي تساعد الفئات الأفقر بحيث لا تهدد استقرار دول الخليج، بالإضافة إلى الخطوة الأساسية وهي تنويع الاقتصاد الخليجي لفك ارتباطه بالنفط. ولكن مجموع الإجراءات التي يجب على دول الخليج اتخاذها كما حددها صندوق النقد تتطلب أجهزة إدارية ذات كفاءة ومهنية وخاضعة للمساءلة والرقابة الشعبية.

واشار تقرير المنتدى الاستراتيجي العربي 2018 عن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، الصادر بالتعاون مع مركز الإمارات للسياسات أن دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في أن تتجاوز، وإلى حد بعيد، آثار انخفاض أسعار النفط ، من خلال سعيها لتبنى خطط بديلة لتجاوز مرحلة اقتصاد

النفط .حيث كشف تقرير «الإحصاءات الاقتصادية» الصادر عن مؤسسة «ICAEW» في نوفمبر 2018، أن القطاع غير النفطي في دولة الإمارات يمثل الآن ما يقارب 70٪ من اقتصاد الدولة، ومن المتوقع أن يزداد بنسبة 3.6٪ خلال العام الجاري 2019 وهى نسبة ممتازة جدا فى طريق التنوع الاقتصادي.

كما حققت دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الرؤى الاقتصادية الجديدة كما جاء فى التقرير قفزات نوعية على صعيد الأنشطة غير النفطية، حيث شهدت المملكة العربية السعودية تحركات تنموية فريدة من نوعها نتيجة الإجراءات الإصلاحية عبر منظومة إصلاحات لهيكلة أجهزة الدولة وخططها للحد من اعتمادها على عائدات النفط، إضافة إلى الفرص المتنامية في الصناعات المحلية الرئيسية مثل الموانئ والتجارة والترفيه والسياحة والتصنيع والبناء.

وأظهرت مؤشرات الاقتصاد العماني طبقا للتقرير إن مستويات متقدمة في خطط وجهود التنويع الاقتصادي جرت خلال الفترة الماضية. فقد حققت بعض المشاريع الإستراتيجية الحيوية العديد من المكاسب الملموسة. وتواصل سلطنة عمان جهودها في تحقيق التنويع الاقتصادي بالاستعانة بمخرجات البرنامج الوطني.

واوضح التقرير أن الكويت تعمل على تنويع اقتصادها من خلال جذب المزيد من الاستثمارات إلى سوق العمل الكويتي ومن المتوقع أن يتحسن نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية في دولة الكويت إلى نحو 3.5% في العام الحالى، و13.5% بحلول عام 2025.

وتواصل مملكة البحرين سياساتها في مجال التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز قطاعاتها المصرفية والمالية والسياحية. فقد تقلصت نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 18. % عام 2018.

التنوع الاقتصادى:

ومؤخرا صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب " التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية، قدم الكتاب عرض مفصل للأوضاع الاقصادية فى دول الخليج العربي لاسيما الخاصة بضرورة البحث عن بدائل لاقتصاد النفط ، حيث ارجع انخفاض أسعار النفط إلى زيادة العرض في السوق العالمية في مقابل انخفاض

الطلب، وبين أن دول الخليج تأثرت سلباً بالانخفاض الناجم عن ارتفاع العجز في ميزانياتها، وأقترح إصلاح السياسات الاقتصادية، وبناء رأس مال بشري، وإصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية بعيدة من النفط.

واستعرض أن الاقتصاد العماني نجح في زيادة معدلات النمو المستهدفة بين عامي 1996 و2015، وأن الرؤية تستهدف رفع المساهمة النسبية للقطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي من 65 % عام 1995 إلى 81 % خلال العام الحالي.

ومدح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحدياتها في المملكة العربية السعودية من خلال رؤية 2030، من جهة تحقيق التنويع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية بعيداً من قطاع النفط..

وكشف عن ان حقبة ما بعد النفط بدأت بالفعل،و أن دول مجلس التعاون تحتاج إلى إعادة نظر في دورها تجاه تدني أسعار النفط، ولاسيما أن كثرا من صنّع القرار والمسؤولين والمحللين في هذه الدول يرون في انخفاض أسعار النفط فرصة لدخول حقبة جديدة من التنويع الاقتصادي. وعلى الرغم من تعقيد مسألة حقبة ما بعد النفط، فإن ذلك لا ينفي ضرورة بحث دول مجلس التعاون الخليجي عن إستراتيجية طويلة الأمد لتنويع اقتصادياتها، مع إدخال أنظمة تعليمية قائمة على المعرفة والموارد البحرية وتقنيات تحليه المياه، خصوصا في مصادر الطاقة المتجددة.

مصدر وحيد للدخل:

من جهته أكد أسامة كمال وزير البترول الأسبق أن أغلب الدول النفطية تعانى من اختلال هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إستراتيجيات بديلة تهدف إلى تنويع بنية الاقتصاد لزيادة قدرته على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

وقال : إن عصر الطاقة النفطية لم ينتهِ بعد، غير أن التخطيط لمرحلة ما بعد النفط يحتاج إلى التفكير بحلول مبتكرة ومعالجات ذكية لتحويل الاقتصاد من الاعتماد على النفط كمورد رئيسي واحد إلى اقتصاد متنوع ومتوازن. وتهدف الرؤى المستقبلية والتحركات الخليجية على حد قولة إلى تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعدم التعرض إلى تبعات التقلبات الاقتصادية الناتجة عن تذبذب أسعار النفط

لتحصين الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يفضل الحديث عن اقتصاد يتحول تدريجيا وبصورة متوازنة إلى اقتصاد أكثر تنوعا، يعتمد على إيرادات النفط في إعادة هيكلة الاقتصاد تدريجيا بما يقلل الاعتماد على النفط.

وذكر ان الموضوع الآخر الأكثر أهمية عند الحديث عن اقتصاد ما بعد النفط، هو السعى لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي، والتكامل الاقتصادي الخليجي العربي، وهو موضوع حاسم في بناء اقتصاديات قوية قادرة على المنافسة وأقل عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية بما يخدم سياسة التنوع الاقتصادي.

الإيرادات النفطية...

بينما يرى الدكتور على محمد جميل الدقاق الخبير الاقتصادى بالمملكة العربية السعودية إن السعى للوصول إلى مرحلة اقتصاد ما بعد النفط مطروحة خليجيا منذ وقتا طويل ، ولكن مؤخرا بدا السعى بشكل جدى ومحسوس من قبل كافة الدول الخليجية فى طريقة تغيير خططها نحو الإسراع فى تطبيق الخطط البديلة لاقتصاد لا يعتمد على الإيرادات النفطية وحدها.

وكشف ان المملكة العربية السعودية بدات فى تحقيق خطوات جادة فى هذا المجال عبر الدخول في استثمارات تصل لتريليوني دولار ر هذا فضلا عن بيع حصص في شركات حكومية كبرى، مثل ما حدث مع شركة «أرامكو»، والسماح لفتح الاستثمارات الخاصة لتطوير الأصول غير المستغلة للشركة مثل االحيازات الكبيرة من الأراضي والثروات في قطاع التعدين. ومن المنتظر ان تكون هناك العديد من النقلات الاقتصادية الضخمة والمؤثرة فى الكثير من دول مجلس التعاون الخليجى لاسيما ان البحث عن بدائل للتنويع الاقتصادى أصبح من أهم الاهداف التى تسعى الدول النفطية لتحقيقة خلال المرحلة المقبلة.

القطاع الخاص:

بينما ذكر علأ أبو الوفاء مسئول ملف الاستثمار بجامعة الدول العربية أنة ،مما لا شك فيه أن الاقتصاد العالمي سيشهد موجة جذرية من التغير في السنوات القليلة القادمة نتيجة مجموعة من المتغيرات التي سوف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر عليه، فبنظرة ثاقبة نلحظ التحول الملموس لدى دول عدة واقتصادات ناشئة للبحث

عن مصادر الطاقة المتجددة وهو ما ينذر بداية حقبة جديدة سوف تؤثر بشكل واضح على الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط في الناتج المحلي الإجمالي لديها. ، وبالتالي فإن الطريق إلى التنويع الاقتصادي بات أمراً ملحا للغاية وهو ما يتطلب من الدول النفطية أتباع سياسات اقتصادية متنوعة ومتطورة وفعالة.

من حيث أنه على الدول النفطية على حد قوله البدء في وضع أجندات تعتمد على الصناعات التحويلية ومصادر الطاقة المتجددة، مع الأخذ في الاعتبار حجم السكان من المواطنين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومدى توافر الموارد الأخرى، والإطار الزمني الفردي قبل نفاد إنتاج الهيدروكربون، والديناميكية السياسية الموجودة داخل البلاد، وقدرات واستجابة قيادة الدولة والنخب إزاء هذه التحديات، والفروق في مقدار دخل النفط داخل كل مجموعة.

وأوضح انه لا شك في أن تحقيق هذا يتطلب إتباع استراتيجيات جديدة تعتمد في جوهرها على خلق اقتصاد قائم على المعرفة، والاهتمام بشكل أكبر بالاستثمار كأحد العوامل الرئيسية للنمو والأكثر قابلية للتحقيق، وتوسيع التكامل الرأسي داخل صناعة النفط، والاستبدال أو تعزيز دخل النفط مع الدخل من الغاز الطبيعي، وإنشاء مواد خام أو وقود من الصناعات التي تعتمد على احتياطيات الهيدروكربونات

وأضاف أن كل هذه الاستراتيجيات تخضع مباشرة لمجموعة متنوعة من القيود الاقتصادية، والتي تختلف في الأهمية حسب خصائص كل بلد على حدة، منها وجود عمالة وطنية قليلة العدد والاعتماد بالأساس على المغتربين مما ينتج عنه رفع التكلفة على أرباب العمل، وعدم المساواة في الدخل ومستوى المعيشة بين المواطنين في كل بلد مما يزيد من تعقيد التخطيط الاقتصادي إذ أن بعض القطاعات لديها استفادة أكثر من غيرهم من عصر النفط.

يضاف إلى ما سبق على حد قولة محدودية فرص التجارة البينية بين تلك الدول نتيجة صغر حجم الأسواق واختلاف المصالح الوطنية، وهو ما يتطلب أن يلعب القطاع الخاص دور الشريك للقطاع الحكومي وعدم اقتصار دوره على بيع الواردات والعقود الحكومية فقط فهو مطالب بالتنويع أكثر لزيادة رأس المال والتوسع عن طريق المشاريع المشتركة أو عن طريق طرح أسهم.

والخلاصة: أنه يتحتم على الدول النفطية ان تستعد وبقوة لدخول عصر ما بعد النفط وتعمل على توجيه سياساتها بطريقة تعتمد على التحول الهيكلي لصالح الصناعات التحويلية والتقنيات القائمة على المعرفة بما ما من شأنه تزايد وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وبذل المزيد من الجهود لدعم قطاع الصناعات التحويلية والعمل على إنشاء آلية لتصدير المنتجات الصناعية إلى الخارج، والبدء في تنفيذ مشروعات تعتمد على تقنيات متطورة توفر قيمة مضافة للاقتصاد لزيادة القدرة التنافسية لهذا القطاع في الأسواق الدولية.

https://democraticac.de/?p=70637

7 - صناديق الثروة السيادية.. هل هي بوابة دول الخليج لعصر ما بعد النفط؟

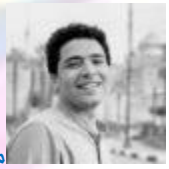

محمد عادل، 5 يناير , 2023

تولي الدول الخليجية اهتماماً غير مسبوق بصناديق الثروة السيادية التي تملكها، تلك الصناديق التي تستثمر فيها الدول الخليجية الفوائض المالية من صناعة النفط التي تُسهم بالحصة الأعظم من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول .هذا الاهتمام المتزايد مردّه السياسات الاقتصادية التي تسعى للتحول من اقتصاد ريعي قائم على عوائد النفط لاقتصاد متنوع استعداداً لمرحلة "ما بعد النفط" التي باتت قريبة .ويزيد من أهمية هذا النهج الضغوطات الجيوسياسية على الخليج العربي من الجارة الإيرانية، والقلق المزمن من انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يهدد بعجز غير متوقع في الموازنات العامة للدول الخليجية .

ما هي صناديق الثروة السيادية؟

تُعد صناديق الثروة السيادية التي تقدر قيمتها المالية بتريليونات الدولارات، إحدى أهم الأدوات المالية داخل النشاط الاقتصادي، التي تهدف إلى رفع كفاءة إدارة الاحتياطات النقدية الأجنبية والمحلية، وتتنوع مسارات تلك الصناديق حسب

السياسات والاستراتيجيات التي تتبناها، وهي صناديق يتم إنشاؤها من أجل الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية .

بحسب "معهد صناديق الثروة السيادية (SWF) "فإن الصندوق السيادي يقوم على موارد الدولة التي تأتي من فائض ميزان المدفوعات، والمعاملات الرسمية للعملة الأجنبية، وعائدات الخصخصة للقطاع الحكومي، وعائدات التحويل الحكومي، والعائدات المالية من صادرات الموارد الطبيعية، ومن ثم تتمثل المصادر الأساسية لتمويل الصناديق السيادية في دول الخليج العربي من العائدات المالية المتراكمة من صادرات النفط والغاز.

تتبع صناديق الثروة السيادية الخليجية تلك النوعية؛ حيث تلجأ إليها الدول الخليجية لكي تعزز من اقتصادها وتدعمه في مواجهة الآثار السلبية التي قد تخلقها التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية. وبحسب بيانات" معهد الصناديق السيادية" نجد جهاز أبو ظبي للاستثمار في المركز الثالث عالمياً في ترتيب أكبر الصناديق السيادية في العالم، بينما تأتي هيئة الاستثمار الكويتي في المركز الرابع عالمياً. ويتبوأ صندوق الاستثمارات العامة للمملكة العربية السعودية المركز السادس. ويأتي جهاز قطر للاستثمار المركز التاسع عالمياً.

كيف نشأت صناديق الثروة السيادية الخليجية

ظاهرة صناديق الثروة السيادية ليست بالحديثة، وتعود نشأتها إلى خمسينيات القرن العشرين، وكانت البداية من داخل مجلس التعاون الخليجي، بسبب تمتُع اقتصادها بوفرة في الموارد الطبيعية. كانت للكويت الأسبقية، عندما قامت في عام 1953 بإنشاء "صندوق هيئة الاستثمار الكويتية" والذي يعتمد على استثمار الإيرادات المتدفقة للنفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، ومحرك رئيسي لمعدلات النمو الاقتصادي، وكان الهدف الرئيسي من إنشائه حينها، هو استثمار الاحتياطات والفوائض النقدية من القطاع النفطي، وذلك من أجل مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التقلبات الحادة في عوائد النفط في الأسواق العالمية، وتحقيق العدالة بين الأجيال المتلاحقة حال نضوب النفط أو الغاز الطبيعي .ودعمت الكويت نسبة 10% من المداخيل العامة للدولة في الصندوق، لتصبح بذلك أول دولة في العالم تقوم بهذه

الخطوة. ويُعد الصندوق الكويتي في الوقت الحالي رابع أكبر صندوق سيادي في العالم بحجم أصول يتخطى النصف تريليون دولار واستثمارات موزعة بين أكثر من أربعين دولة.

وقد توالت بعد ذلك ظهور العديد من الصناديق السيادية في الساحة الدولية والإقليمية نتيجة التحديات التي تواجه الاقتصادات من تراكم الاحتياطات الأجنبية، وتباطؤ أدوات الاستثمار التقليدية. وظهر بعد ذلك الصندوق النرويجي الذي سيتربع في وقت قصير على عرش صناديق الثروة السيادية حول العالم، معززاً بثروات النفط التي تم اكتشافها في الستينيات، كما ظهرت صناديق أخرى في سنغافورة وفي الإمارات العربية المتحدة والسعودية وسارعت بقية دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنشاء صناديق الثروة السيادية، فتوالت بصندوق الاحتياطي العام العماني، ثم سارت بقية البلدان الخليجية ودول العالم المختلفة على نفس الدرب خلال الفترات اللاحقة، حتى وصل عدد صناديق الثروة السيادية هذا العام إلى مئة صندوق تابعين لـ 70 دولة، وبحجم أصول يتجاوز عشرة تريليون دولار، كما تُظهر بيانات" معهد الصناديق السيادية."

وتشير الدراسات والإحصائيات الحديثة إلى التزايد في أعداد صناديق الثروة السيادية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي، بشكل تختلف فيه أهدافها وأغراضها وحجم أصولها واستراتيجياتها الاقتصادية، مع محدودية مصادر تمويلها؛ حيث تعتمد على فوائض النفط؛ إذ تمتلك الدول الخليجية 13 صندوقاً مالياً تشكل ما يقارب من 40% من إجمالي صناديق الثروة السيادية حول العالم، بثروة تتخطى ثلاثة تريليونات دولار. تتواجد دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت ضمن الدول العشرة الأولى في ترتيب القيمة المالية للصناديق السيادية التي تملكها الدول.

هل تحمي صناديق الثروة السيادية دول الخليج من الأزمات؟

يرى الباحث السياسي والاقتصادي العماني علوي المشهور في حديثه مع "مواطن" أن اعتماد اقتصادات دول الخليج على موارد غير مستقرة مثل النفط والغاز، يهدد استقرارها الاقتصادي، ويجله بين الصعود والهبوط بحسب أسعار النفط، لذلك وجود الصناديق السيادية يساهم في استقرار اقتصادات هذه الدول وتحسين وضعها

الائتماني في فترات الأزمات، وبدلاً من أن يتم إنفاق الأموال بشكل عشوائي؛ حيث يتم توفير جزءً كبيراً من الفائض في استثمارات خارجية، مما يساهم في تنويع مصادر دخل الدولة، وحفظ حقوق الأجيال القادمة.

ولعل أبرز مثال على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه تلك الصناديق في دعم الاقتصاد الوطني وقت الأزمات والكوارث، هو ما حدث أثناء اجتياح العراق للكويت في حرب الخليج، حيث ساهمت الأصول الأجنبية التي يديرها الصندوق الكويتي "هيئة الاستثمار الكويتية" في توفير التمويلات للمغتربين والنازحين الكويتيين في الخارج وفي دول الجوار، إلى جانب تمويل العمليات العسكرية الأجنبية لتحرير الكويت. وبعد تحرير الدولة من قبضة القوات العراقية، وجدت الحكومة الكويتية نفسها أمام دولة تم تدمير بُنيتها التحتية بالكامل بفعل التدمير الذي سببه الاحتلال العراقي وحرب التحرير. ولم تجد أمامها ثروة ضخمة تستطيع من خلالها إعادة إعمار الدولة والنهوض بها من جديد إلا عبر صندوقها السيادي، واقترضت منه حينها قرابة مئة مليار دولار.

هل تتمتع صناديق الثروة السيادية بالشفافية؟

تُعاني الصناديق السيادية الخليجية من الالتزام ببعض القوانين التنظيمية واستراتيجيات الحوكمة الحديثة والمبادئ المُعززة للشفافية والاستقلالية، وفي معظم الأحيان تؤثر التوجهات السياسية لصناع القرار على القرار الاستثماري، كما تتسم معظم معاملاتها المالية وصفقاتها الاستثمارية بالتحفظ والسرية.

وتوصلت دراسة قام بها ثلاثة باحثين مصريين بعنوان" : صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدول الخليج "إلى أن أداء الشفافية والحوكمة للصناديق السيادية الخليجية منخفض مقارنة بمستوى الشفافية في بقية الصناديق السيادية حول العالم، وهو ما يُمثل خللاً في استقلالية تلك الصناديق والموازنة العامة لدول الخليج .

في حديثه مع "مواطن" أكد رئيس قسم الاقتصاد بجامعة المنوفية الدكتور "عصام البدري" وهو أحد الباحثين الذين شاركوا في الدراسة :أن معظم الصناديق السيادية لدول الخليج يغلب عليها الطابع الحكومي، بسبب التداخل بين وظائف تلك الصناديق والموازنة العامة للدولة، وهو ما يمثل خللاً في استقلاليتها وانخفاض في كفاءتها أثناء

التصدي للأزمات الاقتصادية الدولية. بالإضافة إلى أن معظم الأنشطة الاستثمارية لها مرهونة باعتبارات سياسية وليست مصالح اقتصادية."

وعلى عكس من ذلك يرى الخبير الاقتصادي الإماراتي ن. أ، "أن الصناديق السيادية لدولة الإمارات تمتثل لتدابير المعايير المالية الدولية، بدليل أن الصناديق السيادية الإماراتية تقوم بنشر معلومات عن أصولها عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بها، بهدف إعلام الجمهور بصفقاتها الاستثمارية والقيمة المالية لمشاريعها."

ويتفق الباحث العماني "علوي المشهور" مع الدراسة السالفة، لكنه يرى أن الصندوق الكويتي يُعد استثناءً بين الصناديق الخليجية؛ حيث يلتزم بالشفافية والمحاسبة، وهو سبب نجاحه طوال سبعة عقود من نشأته؛ حيث تضع السلطات الكويتية العديد من الضمانات الدستورية التي تضمن استمراريته وعدم العبث بأمواله، وتضع متابعة دقيقة لأدائه ومحاسبة شديدة في حالة الإخفاق أو الفساد، ولديها سلطات تشريعية وقضائية قادرة على تأدية هذه المهام بنجاح. ويضيف "علوي" أن هذا الأمر غير متحقق في بقية صناديق الثروة الخليجية"، الذي يتوقف نجاحها على توجه السلطة الحاكمة في الدولة وقدرتها على توظيف الفوائض في استثمارات خارجية مجدية وإدارة المحفظة الضخمة من الأصول التي تملكها.

ويجدر الذكر أن الصناديق السيادية الخليجية تحاول الالتزام بالمبادئ التنظيمية العالمية، وتطوير آلياتها الإدارية وإعادة هيكلة مؤسساتها تحت الضغوط الدولية، ويعود ذلك إلى الانخراط والتنافسية في الأسواق العالمية التي تستوجب المزيد من الشفافية والتغييرات التنظيمية.

كيف تتنوع استثمارات الصناديق الخليجية؟

تتنوع استثمارات صناديق الثروة الخليجية ما بين قطاعات اقتصادية عدة؛ منها الأصول في مجال العقارات وشركات التكنولوجيا وحيازة أسهم وسندات لشركات كبرى، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الطاقة والأنشطة الترفيهية، كما تتنوع استثمارات تلك الصناديق جغرافياً؛ حيث تتركز معظم أصولها واستثماراتها في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وتأتي بعدها دول شرق وجنوب آسيا، في حين تأتي إفريقيا وأمريكا الجنوبية في مرتبة متأخرة من نسبة إجمالي استثمارات الصناديق الخليجية.

في حديث" مواطن "مع الدكتور "محمد سعيد" أحد المشاركين في الدراسة السابقة، أوضح أن سبب تمركز استثمارات الصناديق الخليجية في الدول الغربية يعود إلى تقاطع مصالح الدول الخليجية مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة؛ لأنها المستهلك الرئيسي للطاقة، بينما الدول الخليجية مصدر صافٍ للطاقة، كما يتمثل السبب الأهم في رغبة الدول الخليجية في كسب تأييد الدول الكبرى والمؤسسات الدولية في القضايا الإقليمية، إلى جانب الاستقرار السياسي الذي تتمتع به هذه الدول، ومثلت هذه الاستثمارات بديلاً استراتيجياً لتوظيف العائدات النفطية عوضاً عن مراكمتها في البنوك الدولية أو المحلية.

بناء على ذلك تحظى صناديق الثروة الخليجية باهتمام حكومات الدول الغنية، وطالما كانت أسواقها قادرة على استيعاب الاستثمارات الضخمة التي تأتي من صادرات النفط والغاز لمختلف دول مجلس التعاون الخليجي. في نفس الوقت الذي أثبتت فيه هذه الصناديق قدرتها على أداء دور قوي على المستوى السياسي والاقتصادي على حد سواء.

دور صناديق الثروة السيادية في تجنب الأزمات العالمية

وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تُعاني منها الاقتصادات الكبرى إثر جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع التضخم لمستويات رئيسية بفعل أزمة الطاقة والغذاء، ووسط توقعات بتوجه الاقتصاد العالمي نحو الركود التضخمي خلال عام 2023، تسير دول الخليج في مسار معاكس، بعد انتعاش اقتصاداتها بفوائض مالية متزايدة بفعل ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته وتجاوزه الـ100 دولار، مما عزز من موقفها ورفع توقعات معدلات النمو خلال الأزمة، ويتوقع "البنك الدولي" أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.9% خلال العام الحالي.

وتعيد هذه الأزمة إلى الأذهان العام 2008، حينما استغلت الصناديق السيادية الأزمة الاقتصادية في لعب دور محوري، وظهرت قوة صناديق الثروة من خلال صفقات الاستحواذ الضخمة التي قامت بها، ومنها حصص في شركات عالمية كبرى، كما منحت هذه الأزمة فرصة تاريخية لدول الخليج في تنويع محافظها الاستثمارية، وجعلت أربعة من صناديقها في المراكز العشرة الأولى عالمياً. وشبه الإعلام الأمريكي هذه الاستحواذات

الخليجية بعملية الغزو، وعلى سبيل المثال. استطاع صندوق قطر السيادي توظيف أزمة 2008 للاستثمار في شركات عالمية في قطاع السيارات، والاستحواذ على صفقات في القطاع المالي والمصرفي، واستغل صندوق أبو ظبي السيادي الأزمة في الاستحواذ على نادي مانشستر سيتي الإنجليزي ومجموعة من أندية كرة القدم فيما يطلق عليه "مجموعة سيتي لكرة القدم."

مما يثير تساؤلات عن إمكانية تكرر سيناريو أزمة 2008، وهل تمنح الأزمة الحالية فرصة تاريخية أخرى للصناديق السيادية من أجل التوسع في استحواذاتها الخارجية، مستغلين بذلك الفوائض الهائلة المتدفقة من ارتفاع أسعار الطاقة. وقد ازدادت الاستحواذات الخارجية لتلك الصناديق خلال العام الحالي على المستوى الإقليمي والدولي.

ونجد على سبيل المثال الاستثمارات الضخمة التي توجهت نحو الاقتصاد المصري منذ بداية العام الحالي، حينما تعهدت الدول الخليجية بتقديم 22 مليار دولار لمصر. وتحقق هذا التعهد حينما قامت الصناديق السيادية لكل من السعودية والإمارات وقطر بإجراء العشرات من صفقات الاستحواذ على شركات تتبع القطاع العام والخاص في مصر.

وحول استحواذات الصناديق الخليجية في الأسواق المصرية، يقول الدكتور "عصام البدري" إن دول الخليج تريد استغلال زيادة التراكم الرأسمالي لديها في تعويض الفرص الاستثمارية التي فقدتها في الماضي، وهو ما تحقق من خلال قيامها باستحواذات تمكنها من السيطرة على أسواق الأسمدة المزدهرة عالمياً، بالإضافة إلى سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزء رئيسي من خدمات الشحن والتفريغ متمثلة في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات، وهذا ما يؤهلها لكي تلعب دوراً هاماً في مجال تقديم الخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط، وهناك تنافس بين دول مجلس التعاون الخليجي حول الاستحواذ على أنشطة استثمارية مجدية في مصر.

وفي ورقة بحثية لـ "مركز دراسات الشرق الأوسط"، بعنوان" الاستثمارات كأدوات سياسية أجنبية"، توصلت إلى أن دول الخليج تستخدم استثماراتها المالية في توجيه السياسة الخارجية لدول معينة، من خلال ما تصفه بأنه "شراء السياسة الخارجية".

كما تقول الدراسة إن دول الخليج تعمد إلى تشكيل السياسة الخارجية للدول عبر الاستثمار فيه. وأبرز النماذج على ذلك هي استثمارات صناديق الثروة الخليجية في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا والصين.

لا ينفي "علوي المشهور" هذا الطرح؛ حيث يرى أنه من الطبيعي في السياسية استخدام المصالح الاقتصادية في سبيل الضغط على الدول الأخرى لتبني مواقف متوافقة مع مصالح الدولة. ويضيف: تستخدم الدول الخليجية الصناديق الخاصة بها كورقة سياسية، ولكسب الحلفاء والضغط عليهم في آن واحد، وهو ما نجده في تمركز استثماراتها في الدول الكبرى، كما تستخدم تلك الصناديق ككارت تفاوضي وورقة ضغط مهمة في تشكيل علاقتها مع بعض الدول وإعادة تشكيل علاقتها مع دول أخرى، بما يخدم استراتيجيتها السياسية، ولكسب مواقفها السياسية لصالح قضاياها الإقليمية والدولية، وعلى سبيل المثال تضغط الدول الخليجية على بريطانيا أو فرنسا لاتخاذ موقف معاد في المفاوضات الدولية ضد إيران، مستغلة بذلك الاستثمارات الضخمة التي تملكها في تلك البلدان. لذلك تُعد صناديق الثروة الخليجية عنصراً مهماً وفعالاً في قيمتها السياسية قبل الاقتصادية.

https://muwatin.net/40316/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9

8 - هل اقترب عهد ما بعد النفط؟... اقتصاد الدول الخليجية بعد 10 سنوات من اليوم

الاثنين 19 مايو 2025 12:49م

في ظلِّ تحوّلات إقليمية وعالمية عاصفة، تقف الاقتصادات العربية أمام مفترق طرق حاسم بحلول عام 2035. ففي حين تستند دول الخليج إلى موارد نفطية ومالية

هائلة تسعى إلى تجديد نفسها عبر التنويع الاقتصادي، تكافح دول بلاد الشام للتعافي من أزمات عميقة وحروب مدمّرة .

أما دول شمال إفريقيا، فتواجه تحديات ديموغرافيةً ومناخيةً واقتصاديةً تُحتِّم عليها إعادة هيكلة نموذجها التنموي. في هذا التقرير الرصدي، يستعرض رصيف22، مستقبل الاقتصاد في 16 دولةً عربيةً في منطقة الخليج، وبلاد الشام وشمال إفريقيا، ونرسم ملامح المشهد الاقتصادي لكلٍّ منها عام 2035، وفق أحدث التقارير الدولية.

كما نمرّ على التوقعات بشأن الرفاهية ومستوى المعيشة والقوة الشرائية، ومعدلات البطالة والنمو الاقتصادي، والديون والسياسات الراهنة، بالإضافة إلى تأثيرات التغيّر المناخي ومساعي الاكتفاء الذاتي، وعوامل الاستقرار أو الاضطراب المحتملة. وفي ختام كل فقرة، نقدِّم تقييماً علمياً لإمكانية تحسُّن أو تراجُع الاقتصاد حتى 2035، مع تقدير نسبة النمو أو الانكماش المتوقعة .

وقد اعتمد التقرير التالي على تقارير التوقعات الاقتصادية والدراسات الاكتوارية، من مصادر عالمية، أهمها :البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتقرير الأمم المتحدة الإنمائي للمنطقة العربية، مع التركيز على محاور الرفاهية، نسب الفقر وتأثير التغير المناخي، وتقارير رؤية السعودية 2030، رؤية الإمارات 2071، رؤية عُمان 2040، ورؤية الكويت الجديدة .

السعودية... اقتصاد يتجدّد بطموح رؤية 2030

تدخل السعودية عام 2035، بثقةٍ نابعة من زخم رؤية 2030، التي أطلقت ورشة تحول اقتصادي غير مسبوقة. فبرغم اعتماد المملكة تاريخياً على النفط كعمود فقري للاقتصاد، يشهد العقد الجاري جهوداً حثيثةً لتنويع القاعدة الاقتصادية. عائدات النفط الضخمة في السنوات الأخيرة موّلت استثمارات في البنية التحتية والسياحة والصناعة، ما رفع مساهمة القطاعات غير النفطية إلى أكثر من نصف الناتج المحلي .

في السعودية، لم تعد رؤية 2030، مجرّد طموح. المملكة تتجه بثبات نحو اقتصاد غير نفطي، مدفوع بازدهار السياحة، وتوطين الصناعة، وزيادة توظيف النساء. نسبة البطالة انخفضت، ومشاركة المرأة تضاعفت، والقطاعات الناشئة تنمو بقوّة

بالفعل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق السعودية نمواً سنوياً يتجاوز 5% في القطاعات غير النفطية على المدى المتوسط، مدفوعاً بازدهار السياحة (بعد انفتاح التأشيرات)، وتوطين الصناعات وسلسلة مشاريع كبرى كمدينة "نيوم" المستقبلية .

هذا التحوّل يرافقه ارتفاع ملحوظ في مشاركة النساء في سوق العمل؛ فقد تضاعفت نسبة مشاركة المرأة من 17% عند إطلاق الرؤية، إلى 35% مؤخراً، متجاوزةً هدف 2030. كما انخفضت البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات، مسجّلةً نحو 8.6% في 2023، بعد أن كانت 12.8% عام 2017 .

هذه المؤشرات تنعكس إيجاباً على رفاهية المواطنين؛ فالسعودي اليوم يشهد تحسناً في مستوى المعيشة مع توافر وظائف جديدة في القطاعات الناشئة، ولو أنّ فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% منذ 2020، أثّر مؤقتاً على القوة الشرائية. مع ذلك، يظلّ المواطن السعودي يتمتع بقوة شرائية جيدة بفضل استقرار الأسعار النسبي نتيجة ربط العملة بالدولار وكبح التضخم.

التحدي الأكبر أمام المملكة يتمثل في فك الارتباط التاريخي بين رفاهية الاقتصاد وأسعار النفط. فبرغم الفوائض الحالية، حذّر صندوق النقد من أنّ استمرار الإنفاق النفطي دون إصلاحات قد يفضي إلى نضوب ثروة المنطقة المالية بحلول 2034. تسعى الرياض إلى تجنّب هذا السيناريو عبر تبنّي سياسات مالية جديدة وتنويع مصادر الإيراد الحكومي (مثل مضاعفة إيرادات الصناعات التحويلية ثلاث مرات بحلول 2030) .

وعلى صعيد الدين العام، حافظت السعودية على نسب دين معتدلة دون 30% من الناتج، مستفيدةً من سنوات الأسعار العالية لتقليص الدين بدل تضخيمه .

وفي مواجهة التغيّر المناخي، برزت المملكة كرائدة إقليمية في مبادرات الاقتصاد الأخضر عبر إطلاق "مبادرة السعودية الخضراء" وزراعة ملايين الأشجار، بجانب استثمارها في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر. ومع أنّ مناخها الصحراوي يزداد تطرفاً بحرارة صيفية تتخطى 50°م أحياناً، تراهن السعودية على التقنيات الحديثة للتكيّف، مثل برامج استمطار السحب لتحسين الأمن المائي. إقليمياً، استفادت المملكة من تحسّن عوامل الاستقرار عقب توقيع هدنة في اليمن وتقاربها الأخير مع إيران، ما يقلّل من مخاطر اندلاع صراع يهدد منشآتها النفطية.

ثورتنا على الموروث القديم

الإعلام التقليديّ محكومٌ بالعادات الرثّة والأعراف الاجتماعيّة القامعة للحريّات، لكنّ اطمئنّ/ ي، فنحن في رصيف22 نقف مع كلّ إنسانٍ حتى يتمتع بحقوقه كاملةً.

بحلول 2035، من المتوقع أن تقطف السعودية ثمار رؤيتها؛ إذ يرجّح السيناريو الإيجابي أن يقارب النمو الاقتصادي 50% زيادة في ناتجها المحلي مقارنةً بعقد سابق. ومع نجاح تنويع مصادر الدخل، قد تسجّل المملكة متوسط نموّ سنوي بنحو 3-4%، بحيث يبقى اقتصادها الأكبر عربياً مع توقعات نمو إجمالي تقارب 40% حتى 2035. في المقابل، إن تعثرت الإصلاحات أو شهدت أسعار النفط هبوطاً حاداً طويل الأمد، قد يتباطأ النمو إلى أقل من 2% سنوياً. لكن التقييم العلمي المرجّح يميل نحو استمرار التحسن: إذ يُقدَّر نمو الاقتصاد السعودي التراكمي بنحو 35% حتى 2035 (أي نحو 3% سنوياً بالمتوسط)، مدفوعاً بازدهار القطاع غير النفطي وإصلاحات هيكلية تدريجية، ما يبقي اقتصاد المملكة في حالة توسّع مستدام.

الإمارات... تنويع اقتصادي يفتح آفاقاً جديدةً

ترسم الإمارات لنفسها صورة اقتصاد المستقبل في المنطقة، معتمدةً على نموذج نجح حتى الآن في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. فعندما يحين عام 2035، ستغدو الإمارات أشبه بـ"واحة اقتصادية" وسط الصحراء، كما تصفها التقارير الدولية، وهي تستمدّ قوتها من مزيج حديث: مركز مالي عالمي في دبي، وصناعات متقدمة وسياحة فاخرة في أبو ظبي، وقطاعات لوجستية وتقنية مزدهرة في سائر الإمارات .

لقد أثبتت التجربة الإماراتية خلال العقدين الماضيين قدرةً على تحقيق الرفاهية لمواطنيها والمقيمين فيها معاً؛ فالدخل الفردي فيها هو من الأعلى عالمياً (نحو 50 ألف دولار حالياً)، والبنية التحتية تضاهي الدول المتقدمة. وبرغم أنّ بريق ناطحات السحاب ومراكز التسوق الفاخرة قد يوحي بأنّ كل شيء مستورد، تمكنت الإمارات من تعزيز الاكتفاء الذاتي نسبياً في بعض المجالات، كالاستثمار في التكنولوجيا الزراعية لإنتاج الغذاء محلياً (مزارع رأس الخيمة مثلاً)، ومشاريع الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء النظيفة، كـ"مجمع محمد بن راشد الشمسي"، الذي يُعدّ أحد أكبر المحطات في العالم.

خلال السنوات الأخيرة، واصلت الإمارات النمو بوتيرة مستقرة تجاوزت 3% سنوياً، حتى مع التحديات العالمية. فالقطاعات غير النفطية تنمو بشكل قوي يقارب 5% سنوياً، مدعومةً بازدهار السياحة (حيث سجلت دبي ملايين الزوّار بعد جائحة كورونا)، والخدمات المالية والنقل والتجارة. ساعد ذلك على تعويض التقلبات في إنتاج النفط نتيجة التزامات أوبك بلس .

بسبب هذه الديناميكية، ظلّ معدل التضخم منخفضاً (2% فقط)، ما حافظ على القوة الشرائية واستقرار تكلفة المعيشة نسبياً. كما بقي معدل البطالة من أدنى المستويات عالمياً حيث الفرص متوافرة باستمرار في سوق العمل المزدهر، وتشير التقديرات الرسمية إلى بطالة شاملة دون 3%، ومعظمها بين المواطنين الباحثين عن وظائف حكومية مفضلة .

لقد ساهمت سياسات مثل منح الإقامة الذهبية للمواهب والمستثمرين في جذب الكفاءات لدعم سوق العمل. في المقابل، يواجه الاقتصاد الإماراتي بعض التحديات: فارتفاع كلفة المعيشة في مراكز كدبي، قد يضغط على الطبقة الوسطى، كما أنّ اعتماد التركيبة السكانية على العمالة الوافدة يعني أنّ جزءاً كبيراً من الإنفاق لا يبقى داخل الاقتصاد (حوالات كبيرة إلى الخارج). لكن الحكومة تعمل على زيادة مساهمة المواطنين في القطاع الخاص، عبر برامج تدريب وحوافز، لضمان استفادة أوسع من عجلة النمو.

أما على صعيد السياسات الاقتصادية، فتستشرف الإمارات المستقبل بخطط طويلة الأمد مثل "مئوية 2071"، التي تطمح إلى جعلها الدولة الأفضل عالمياً في مختلف المجالات. وفي المدى المتوسط، تبنّت الدولة إستراتيجية الاقتصاد الدائري والاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة (كالذكاء الاصطناعي والفضاء حيث نجحت في إرسال مسبار إلى المريخ) .

كما تعهّدت الإمارات بتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، وبدأت بالفعل بتشغيل محطة "براكة" النووية لتوليد الطاقة النظيفة. ومع استضافتها قمة المناخ COP28، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، اكتسبت زخماً إضافياً في دفع أجندة الاستدامة. هذه التحولات تجعل الاقتصاد الإماراتي أكثر قدرةً على التكيف مع التغير المناخي؛ فبرغم الحرارة الشديدة وشحّ المياه محلياً، تملك الإمارات موارد ماليةً وتقنيةً تمكّنها من تحلية

المياه وتأمين الغذاء (من خلال استثمارات زراعية في الخارج أيضاً). أمنياً وسياسياً، تنعم الإمارات بالاستقرار تحت قيادة رشيدة، وتدير سياسةً خارجيةً متوازنةً تحمي مصالحها الاقتصادية وتُبقيها بعيداً عن أزمات الإقليم، ما يعزّز بيئة الأعمال ويطمئن المستثمرين.

إذا نجحت الإمارات في التحول إلى الطاقة النظيفة وتصدير فائضها، فضلاً عن تعزيز مكانتها كمحور مالي ولوجستي بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، فقد تتسارع وتيرة النمو إلى نطاق 5% سنوياً مؤقتاً

بحلول 2035، يُنتظر أن يواصل الاقتصاد الإماراتي نموّه المنتظم بوتيرة قوية نسبياً. وبناءً على المعطيات الحالية، يُقدَّر أن تشهد الإمارات نمواً تراكمياً يقارب 40% خلال العقد المقبل -أي ما متوسطه 3-4% سنوياً- مدفوعاً بمشاريع التنويع المستمرة. هذا السيناريو يعني ارتفاع الناتج المحلي واستمرار ارتفاع دخل الفرد، ما يحافظ على موقع الدولة بين أعلى مستويات المعيشة عالمياً .

وإذا نجحت الإمارات في التحول إلى الطاقة النظيفة وتصدير فائضها، فضلاً عن تعزيز مكانتها كمحور مالي ولوجستي بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، فقد تتسارع وتيرة النمو إلى نطاق 5% سنوياً مؤقتاً. وعليه، يُرجَّح تحسُّن الاقتصاد الإماراتي بثبات حتى 2035، مع نسبة نمو إجمالية مقدّرة بنحو 35%، في حين تبدو مخاطر الانكماش ضئيلةً جداً إلا في حال أزمات عالمية حادّة غير متوقعة.

قطر... ثروة الغاز تحت اختبار عصر التحوّل

رسمت قطر مساراً اقتصادياً فريداً قائماً على ثروة الغاز الطبيعي الضخمة التي تمتلكها، وبحلول 2035، ستكون هذه الدولة الصغيرة حجماً والكبيرة تأثيراً، قد قطعت شوطاً مهماً في استثمار "كنزها الأزرق"، مع الاستعداد لعصر ما بعد الوقود الأحفوري .

فمنذ أن جعلها الغاز المسال من بين أغنى دول العالم من حيث دخل الفرد، وقطر تسعى إلى تحويل عائداته إلى ضمانة لمستقبل الأجيال القادمة. وقد شرعت الدوحة في تنفيذ خطة توسيع حقل الشمال للغاز (أكبر مشروع غازي في تاريخها الحديث)، والذي سيزيد إنتاجها بنحو 60% بحلول 2027 .

هذا التوسع الكبير، المرفق بعقود طويلة الأجل لتوريد الغاز إلى أوروبا وآسيا لمدة عقدين، يوفّر قاعدةً صلبةً لاستدامة النمو خلال العقد المقبل. وبرغم مخاوف بعض

المراقبين من تراجع الطلب الأوروبي على الغاز مستقبلاً مع التحول للطاقة النظيفة، فقد أظهرت أزمة أوكرانيا الأهمية الإستراتيجية للغاز القطري بوصفه بديلاً موثوقاً يحظى بدعم الشركاء.

اقتصادياً، نجحت قطر في اجتياز تبعات الحصار الإقليمي السابق (2017-2021)، بتعزيز الاكتفاء الذاتي في مجالات الغذاء والصناعة. فعلى سبيل المثال، انتقلت من الاعتماد الكلي على استيراد الألبان، إلى تحقيق اكتفاء عبر مشاريع محلية. كما طوّرت ميناء "حمد"، ليصبح مركزاً تجارياً إقليمياً، وأقامت مناطق اقتصاديةً لجذب الاستثمار. ونتيجةً لذلك، حافظ الاقتصاد القطري على استقراره النسبي؛ فقبل توسيع الغاز المرتقب، كان نمو الناتج المحلي يُقدَّر بنحو 2.1% في 2024، مع تضخم منخفض يقارب 3%، ما يشير إلى قوة القوة الشرائية واستقرار الأسعار بفضل ربط الريال بالدولار والإدارة النقدية الذكية .

ويظلّ معدل البطالة في قطر شبه معدوم بحكم سياسة العمالة الوافدة (بلغت البطالة نحو 0.1% فقط عام 2024 بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية). أما رفاهية المواطن القطري، فتبقى في أعلى المستويات العالمية، مع استمرار الإنفاق الحكومي السخي على الخدمات العامة والصحة والتعليم دون انقطاع، وإن بدأت الحكومة تفكر في تطبيق ضريبة قيمة مضافة(VAT) ، بحلول 2025، لزيادة الإيرادات غير النفطية.

على الجانب الآخر، تدرك قطر كحال بقية الدول الخليجية، أنّ الاعتماد شبه الكامل على الغاز يشكّل تحدّياً إستراتيجياً في عصر التحول العالمي إلى الطاقة الخضراء. لذلك وضعت رؤية قطر الوطنية 2030، التي ترتكز على تنويع الاقتصاد عبر الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وبناء اقتصاد معرفي. أنشأت الدوحة، المدينة التعليمية، وجذبت جامعات عالميةً لتعزيز رأس المال البشري، كما استثمرت عبر جهاز قطر للاستثمار في أصول متنوعة حول العالم لضمان موارد دخل مستقرة .

وتسعى أيضاً إلى تطوير قطاعات مثل السياحة الرياضية، بعد تنظيم كأس العالم 2022 بنجاح. وإدراكاً لمخاطر التغير المناخي على المدى الطويل -كارتفاع الحرارة والرطوبة في الخليج- التزمت قطر بخفض انبعاثاتها 25% بحلول 2030، عبر تحسين كفاءة الطاقة واستخدام تقنية احتجاز الكربون في منشآت الغاز، بالإضافة إلى حماية سواحلها من

ارتفاع مستوى البحر. أما الاستقرار السياسي، فيُعدّ عاملاً إيجابياً حيث تجاوزت قطر أزمة الحصار بالمصالحة الخليجية (2021)، وأصبحت أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع محيطها، ما يرسّخ الثقة باقتصادها ويضمن عدم تعرّضها لاضطرابات تعيق مسيرتها التنموية.

بحساب كل المعطيات، يبدو مستقبل الاقتصاد القطري واعداً شريطة استمرار الإدارة الرشيدة للموارد. فمن المتوقع مع بدء إنتاج مشاريع الغاز الجديدة بعد 2025، أن يقفز الناتج المحلي بوتيرة عالية لبضع سنوات قد تصل إلى 13% سنوياً في ذروة توسع الغاز، قبل أن يستقر النمو عند معدلات أكثر اعتدالاً .

بشكل عام، يُرجّح أن تحقق قطر نمواً تراكمياً يقارب 40% بحلول 2035، أي بمتوسط 3-4% سنوياً، مع الأخذ في الحسبان ارتفاع قاعدة الاقتصاد. هذا السيناريو يفترض نجاح الدوحة في تعزيز التنويع تدريجياً، بحيث تصبح قطاعات كالصناعة والسياحة مكملةً للغاز. وإذا وازنت قطر بحكمة، بين استغلال ثروة الغاز واستثمار عائداته في تنمية مستدامة، فسوف يبقى اقتصادها في تحسّن معتدل ومستمر دون الوقوع في فخّ الانكماش. أما في حال شهدت أسواق الطاقة العالمية انقلاباً مفاجئاً يقلّص الطلب على الغاز، فقد يتباطأ النمو القطري بشكل ملحوظ إلى ما دون 2% سنوياً. لكن المرجّح وفق المؤشرات الحالية، استمرار النمو الإيجابي بنسبة تراكمية تربو على 35% خلال العقد القادم، ما يعني بقاء قطر واحدةً من أكثر الاقتصادات نمواً واستقراراً في المنطقة.

الكويت... مفترق طرق بين الرفاه النفطي والتغيير الاقتصادي

تواجه الكويت تحدّياً مزدوجاً بحلول 2035: الحفاظ على مستوى الرفاهية العالي الذي اعتاده مواطنوها بفضل الثروة النفطية، وفي الوقت ذاته إجراء تحوّل اقتصادي يجنّب البلاد مصير الاقتصادات الريعية المهددة بالنفاد. فعلى مدى عقود، تمتّع الكويتيون برفاه اجتماعي سخي (رواتب حكومية مرتفعة ودعم واسع للوقود والكهرباء ومجانية التعليم والصحة)، مستند إلى عائدات نفطية وفيرة تراكمت في صندوق سيادي ضخم (يُقدَّر بأكثر من 700 مليار دولار). غير أنّ هذا النموذج يواجه ضغوطاً متزايدةً؛ إذ حذّرت دراسات صندوق النقد الدولي من أن الاستنزاف المالي قد يجعل الاحتياطيات الخليجية تنضب بحلول 2035، إذا استمرت سياسات الإنفاق بلا إصلاح. والكويت

ليست استثناءً، فمع تباطؤ نمو إنتاجها النفطي وبقاء اقتصادها أقل تنوعاً مقارنةً بجيرانها، تجد نفسها عند مفترق طرق.

في السنوات الأخيرة، تأرجح النمو الاقتصادي الكويتي وفق التقلبات النفطية؛ فبعد انكماش الناتج بنسبة 2.4% في 2024، إثر خفض إنتاج النفط، يُتوقع أن يعاود النمو إلى نحو 3.0% في 2025، بفضل انتعاش الإنتاج واستثمارات حكومية .

أما القطاعات غير النفطية، فلا تزال تنمو ببطء (نحو 2.6% لعام 2025)، ما يعكس الحاجة الماسة إلى تنشيط القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي. وتعوّل الكويت على رؤية "كويت جديدة 2035"، لتحويلها إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، عبر سبعة محاور تنموية تشمل تطوير البنية التحتية (مثل مشروع مدينة الحرير وميناء مبارك الكبير)، وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على قيادة النمو. لكن هذه الرؤية الطموحة اصطدمت مراراً بمعوّقات سياسية؛ فالتجاذب بين الحكومة ومجلس الأمة عطّل إقرار قوانين الإصلاح الاقتصادي كقانون الدين العام أو إعادة هيكلة الدعم .

وعليه، تأخر تنفيذ كثير من المشاريع الإستراتيجية، لتبقى البطالة المقنّعة بين الكويتيين تحدياً حيث ينتظر الآلاف وظائف حكوميةً مريحة. ومع أنّ البطالة الرسمية منخفضة (نحو 3% فقط)، إلا أنّ معظم المواطنين يعملون في القطاع الحكومي، بينما يشغل الوافدون 85% من وظائف القطاع الخاص، ما يدفع الدولة إلى تبنّي سياسات "تكويت الوظائف" تدريجياً.

من ناحية الديون، استفادت الكويت من فوائضها المالية التاريخية، فحافظت على دين عام منخفض جداً، إلا أنها استنزفت جزءاً من احتياطياتها السائلة خلال فترات العجز (2015-2020)، في ظل غياب قانون يسمح بالاقتراض الحكومي. وبرغم ضخامة صندوق الأجيال القادمة الذي تُدّخر فيه غالبية الثروة النفطية، إلا أنّ الاعتماد عليه لتغطية العجز دون إصلاح، يهدد استدامة الثروة. لذا أدخلت الحكومة بعض الإجراءات لضبط الموازنة، مثل خفض دعم الكهرباء والماء ورفع أسعار البنزين في 2016، وتخطط أخيراً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة أسوةً بجيرانها .

أما على صعيد القوة الشرائية، فما زال الدينار الكويتي من أقوى العملات عالمياً (نحو 3.3 دولارات للدينار الواحد)، ما يساعد في إبقاء التضخم منخفضاً. بيد أنّ المواطن الكويتي بدأ يشعر بتغيّرات بسيطة كارتفاع أسعار بعض الخدمات وانخفاض الدعم، لكن مستوى معيشته العام يظلّ من الأعلى خليجياً. وإحدى الإشارات الإيجابية، أنّ الكويت تتصدر الدول العربية في مؤشر جودة التعليم مثلاً، ما يوفر قاعدةً بشريةً صلبةً لأيّ تحوّل اقتصادي مستقبلاً.

في عُمان الموارد الوفيرة ليست المحرّك كبقية دول الخليج، بل التخطيط والإصلاح المالي. فالبلاد تسدّد ديونها وتبني اقتصاداً متنوعاً يقوده القطاع الخاص.

أما بالنسبة إلى تأثيرات التغيّر المناخي، فتعاني الكويت مثل جيرانها من ارتفاع شديد في الحرارة صيفاً وزيادة وتيرة العواصف الرملية. تُظهر بعض الدراسات المحلية احتمال ارتفاع مستوى مياه الخليج بما قد يؤثر على بعض المناطق الساحلية بحلول منتصف القرن. ولحماية بيئتها، أعلنت الكويت نيّتها توليد 15% من طاقتها عبر مصادر متجددة بحلول 2030. كما تدرس حلولاً لمشكلة شحّ المياه عبر مشاريع تحلية جديدة، وإن كان اعتمادها الكامل على تحلية مياه البحر بالكهرباء النفطية يطرح معضلة استهلاك الطاقة محلياً .

بالإضافة إلى ذلك، تبقى الكويت ملتزمةً باتفاقيات خفض الانبعاثات وتطوير مصافي النفط لتكون أقل تلويثاً. في المقابل، تنعم البلاد باستقرار داخلي متين برغم الحراك السياسي النشط؛ فالمجتمع الكويتي موحّد الهوية وتقاليد الديمقراطية البرلمانية فيه راسخة، ما يجعل الخلافات تحلّ ضمن الأطر الدستورية. وعلى الصعيد الإقليمي، استفادت الكويت من موقف الحياد الإيجابي في أزمات الخليج ما جنّبها انعكاسات خطيرة.

في ضوء ذلك كله، يبدو مستقبل الاقتصاد الكويتي معلّقاً على مدى القدرة على تنفيذ الإصلاح. إن تمكنت الدولة من كسر جمود "مثلث الرفاه السياسي"، أي تنويع الإيرادات، تمكين القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الإنفاق، فستستطيع الكويت الحفاظ على رفاهية مواطنيها وخلق فرص جديدة بحلول 2035. في هذا السيناريو

الإيجابي، قد يرتفع نمو الناتج السنوي إلى قرابة 4%، ما يعني زيادةً تراكميةً ربما بنحو 30% حتى 2035 .

في المقابل، إن استمرت المماطلة، فقد تواجه الكويت ركوداً اقتصادياً نسبيّاً مع نمو يراوح 1-2% سنوياً فقط برغم الثروة، الأمر الذي قد يفرض واقعاً جديداً من شدّ الأحزمة. التقييم العلمي هنا يرجح إمكانية تحسّن معتدل للاقتصاد الكويتي بنسبة إجمالية تتراوح ما بين 20 و25% خلال العقد المقبل -أقلّ من طموحات الرؤية- ما لم تحدث قفزة إصلاحية تعزز النمو، أي أنّ الكويت ستظل في منطقة وسطى بين الوفرة النفطية والتغيير الاقتصادي، وسيكون أداء اقتصادها حتى 2035، عند مستوى نمو محدود لكنه إيجابي (2% سنوياً)، مع فرصة لارتفاعه إلى 3% فأكثر، إذا نُفّذت الإصلاحات المتأخرة بنجاح.

عُمان... توازن صعب بين موارد محدودة ورؤى مستقبلية

شقّت سلطنة عُمان طريقها الاقتصادي خلال العقود الماضية بحذرٍ وصبر، معتمدةً على كميات نفط وغاز أقلّ من جاراتها، ما جعلها الأكثر تنوعاً قسراً بين دول الخليج. بحلول 2035، تأمل عُمان أن تكون قد نجحت في قلب المعادلة من اقتصاد عالي الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متوازن مستدام .

عُمان اليوم تطبّق رؤية 2040، التي تركّز على بناء اقتصاد متنوع يقوده القطاع الخاص، وتوفير فرص عمل للشباب العُماني، وتحقيق الاستدامة المالية. أظهرت السلطنة تقدماً ملحوظاً في تحسين أوضاعها المالية مؤخراً؛ فبعد أزمة انخفاض أسعار النفط 2014، التي رفعت الدين العام إلى نحو 68% من الناتج في 2020، استطاعت عُمان الاستفادة من ارتفاع أسعار الخام 2022، لسداد جزء كبير من الدين، ليهبط إلى قرابة 44% فقط في 2024، بل إن المالية العامة حققت فائضاً بنحو 6.6% من الناتج في 2023، مع سياسة تقشّف نسبي ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 5%. هذه الإجراءات ساهمت في تخفيف عبء المديونية وأعادت الثقة بقدرة السلطنة على الوفاء بالتزاماتها.

على صعيد النمو الاقتصادي، حققت عُمان معدل نمو متواضعاً بلغ نحو 1.7% فقط في 2024، إذ كبحت اتفاقيات أوبك بلس إنتاج النفط. لكن في المقابل، نما القطاع

غير النفطي بنحو 3.9%، بقيادة صناعات التحويل والتشييد والسياحة. وهذا يشير إلى نجاح جهود التنويع جزئياً، حيث ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج .

استفادت الكويت من فوائضها المالية التاريخية، فحافظت على دين عام منخفض جداً، إلا أنها استنزفت جزءاً من احتياطياتها السائلة خلال فترات العجز (2015-2020)، في ظل غياب قانون يسمح بالاقتراض الحكومي. وبرغم ضخامة صندوق الأجيال القادمة الذي تُدّخر فيه غالبية الثروة النفطية، إلا أنّ الاعتماد عليه لتغطية العجز دون إصلاح، يهدد استدامة الثروة

وتطمح مسقط إلى رفع هذه النسبة أكثر عبر مشاريع مثل تطوير منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة، لتكون مركزاً صناعياً وميناء إقليمياً، وتعزيز قطاع التعدين لاستغلال الثروات المعدنية (كالنحاس والذهب). كما تراهن عُمان على السياحة الطبيعية والتراثية؛ فقد افتتحت منتجعات ومواقع جذب عدة في ظفار ومسندم وغيرهما .

وبرغم أنّ البطالة الإجمالية في السلطنة ليست مرتفعةً جداً (نحو 5% رسمياً)، إلا أنّ بطالة الشباب العُماني، خاصةً الإناث، تبقى تحدّياً (تفيد بيانات 2024، بارتفاع البطالة بين الشابات إلى نحو 31%). وقد واصلت الحكومة برامج "التعمين"، لإحلال العمانيين محل الوافدين في الوظائف، ونجحت في توظيف 14 ألف عماني إضافي خلال نصف عام (2023). غير أن خلق وظائف نوعية جديدة رهن بتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وهو ما تعمل عُمان عليه عبر تبسيط إجراءات الأعمال ومنح حوافز ضريبية وإعفاءات.

من ناحية المعيشة والقوة الشرائية، يشعر المواطن العُماني بتحسّن نسبي بعد فترة تقشف صعبة 2015-2020. فالتضخم انخفض إلى مستوى متدنٍّ جداً قارب 0.6% فقط في 2024، ما يعني استقرار الأسعار ودعم القوة الشرائية. وبرغم تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) قبل أعوام، تأقلم الناس مع التأثير المحدود لها بفضل ضبط السوق. كما أن مستوى الدخل بالمجمل جيد -متوسط نصيب الفرد نحو 16 ألف دولار سنوياً- لكنه أدنى مقارنة بجيران الخليج الأغنى، ما يجعل بعض الكفاءات تهاجر للعمل في الدول المجاورة .

إلا أنّ الحكومة تعمل على تحسين جودة الحياة محلياً، بتطوير قطاع الصحة والتعليم وتوفير مساكن ميسّرة، لجعل السلطنة أكثر جاذبيةً لشبابها والمستثمرين على السواء. على صعيد المناخ والبيئة، تواجه عُمان مخاطر متناميةً من الأعاصير المدارية النادرة، ولكن المدمّرة التي تضرب سواحلها (مثل إعصار "جونو" 2007، الذي تسبب في خسائر هائلة) .

ومع ارتفاع حرارة مياه بحر العرب بسبب تغيّر المناخ، يتوقع الخبراء تزايد احتمال الأعاصير الشديدة مستقبلاً. أضف إلى ذلك مشكلات التصحّر في الداخل وضعف هطول الأمطار الذي يؤثر على موارد المياه الجوفية. لذلك تبذل السلطنة جهوداً للتكيّف، عبر تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإنشاء سدود للحماية من السيول، وإقامة مشاريع تحلية جديدة على الساحل لتأمين مياه الشرب. كما تستثمر في الطاقة المتجددة (أطلقت بالفعل أول مزرعة رياح في ظفار ومشاريع شمسية في الداخلية)، لخفض انبعاثاتها والتوفير من الغاز المحروق لتوليد الكهرباء.

سياسياً وأمنياً، تواصل عُمان نهجها الهادئ المتزن الذي حافظ على استقرارها الداخلي لعقود. فبعد تولّي السلطان هيثم بن طارق، الحكم في 2020، استمرت مسيرة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، وحظيت إجراءات التقشف المالي بقبول اجتماعي نسبي على عكس دول أخرى، ربما بفضل الثقة الشعبية في القيادة .

صحيح أنّ السلطنة شهدت بعض الاعتصامات الشبابية المطالبة بوظائف في 2021، لكنها تجاوبت سريعاً بتوفير آلاف الفرص والإعانات للباحثين عن عمل، ما ساعد في احتواء التململ. ويبقى النسيج الاجتماعي العُماني متماسكاً، والسلم الأهلي راسخاً. خارجياً، تحافظ عُمان على سياسة الحياد الإيجابي التي جنبتها التورط في صراعات إقليمية، بل جعلتها وسيطاً مرحّباً به في أزمات المنطقة (مثل استضافتها محادثات أمريكيةً إيرانيةً). هذا الجوار الآمن يخدم الاقتصاد بالطبع، حيث لا يتوقع أن تتعرض عُمان لتهديدات أمنية مباشرة.

في المحصّلة، يبدو الاقتصاد العُماني بحلول 2035، على مسار التعافي الحذر. التوقعات العلمية ترجّح تمكّن السلطنة من تحقيق نمو سنويّ متوسط بحدود 4% بعد 2025، مع زوال تأثير تخفيضات النفط، مدفوعاً بزيادة الإنتاج لاحقاً ومشاريع

استثمارية جديدة. هذا قد يعني نمواً تراكمياً يقارب 40% في ناتجها المحلي مع نهاية العقد الحالي. مع ذلك، ونظراً إلى انطلاق الاقتصاد من حجم أصغر مقارنةً بجيرانه، قد لا ينعكس ذلك بطفرة ضخمة في دخل الفرد، بل بتحسن تدريجي. وفي حال نجحت رؤية 2040، في جذب استثمارات كبيرة خاصةً في اللوجستيات والسياحة والتعدين، ربما يرتفع النمو أكثر ليبلغ 5-6% لبعض السنوات .

أما مخاطر الانكماش، فمرتبطة بتقلبات أسعار النفط؛ أي انخفاض كبير ودائم للأسعار قد يعيد عُمان إلى عجز مالي وضغط على النمو (كما حدث بين عامَي 2015 و2019). لكن الإجراءات الوقائية المتخذة وخفض الدين يجعلان السلطنة أكثر تحصيناً. بناءً على المعطيات الحالية، يميل التقييم إلى أنّ عُمان ستواصل التحسن الاقتصادي المعتدل حتى 2035، مسجلةً نمواً إجمالياً بنحو 30% خلال العقد (متوسط 3% سنوياً)، مع إمكانية تسارع أعلى قليلاً إن تحققت إصلاحات هيكلية إضافية وازدهرت القطاعات غير النفطية كما هو مأمول.

البحرين... اقتصاد صغير تحت ضغوط الدَّين والإصلاح

تمثّل البحرين الحالة الكلاسيكية للاقتصاد الخليجي الصغير محدود الموارد الذي يحاول الموازنة بين الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، وإجراء إصلاحات مالية ضرورية .

فمع حلول 2035، ستكون المنامة قد قضت سنوات في معركة صعبة لكبح جماح الدَّين العام المتضخم وإنعاش اقتصادها في ظل منافسة إقليمية محتدمة. تعاني البحرين اليوم، من أعلى نسبة دين حكومي خليجياً تجاوزت 130% من الناتج في 2025، وهو مستوى مقلق دفع وكالات التصنيف مثل S&P إلى وضع تصنيف المملكة عند درجة B+مع نظرة مستقبلية سلبية .

سابقاً، صرح مسؤول رفيع في صندوق النقد بأنّ البحرين "لا خيار أمامها سوى ضبط أوضاعها المالية بشكل جذري"، عبر خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات. بالفعل، اتخذت المنامة خطوات أوليةً كتطبيق ضريبة قيمة مضافة 10%، بدءاً من 2019، ورفع بعض الدعم، بجانب الحصول على حزمة إنقاذ مالي بـ10 مليارات دولار من جيرانها الخليجيين في 2018، لتهدئة الأزمة .

هذه الإجراءات نجحت في تقليص عجز الموازنة من 15% من الناتج في 2015، إلى نحو 8% مؤخراً، ولكن على حساب تباطؤ الاقتصاد وارتفاع الأسعار.

برغم ذلك، أظهر اقتصاد البحرين مرونةً نسبيةً في 2023-2024، مع انتعاش القطاعات غير النفطية كالتصنيع والخدمات المالية. قُدِّر النمو بنحو 3.5% في 2025، مع إنجاز مشروع توسيع مصفاة النفط (بابكو)، الذي سيزيد الطاقة التكريرية، ما يرفع مساهمة الصناعة. كما تسعى البحرين إلى جذب مزيد من الاستثمارات في قطاع الخدمات المالية الإسلامية الذي تُعدّ رائدةً فيه، وكذلك قطاع الاقتصاد الرقمي عبر مبادرات التكنولوجيا المالية (فنتك) .

ولولا المعوقات المالية، لتسارع النمو أكثر؛ إذ لدى البحرين أصول كامنة يمكن استثمارها كقطاع السياحة (استقطبت 8 ملايين زائر في 2019 قبل الجائحة)، وقطاع المواصلات والخدمات اللوجستية، مستفيدةً من جسر الملك فهد الذي يربطها بالسعودية. لكن ضعف الإنفاق الحكومي الاستثماري بسبب قيود الميزانية حدَّ من توسع هذه القطاعات. على صعيد البطالة، يبلغ المعدل الرسمي قرابة 7.7%، إلا أنه يرتفع بين الشباب البحريني. وقد اتخذت الحكومة خطوات لتوظيف المواطنين عبر تدريبهم وتشجيع ريادة الأعمال، مع إعانات بطالة مؤقتة. بيد أنّ توفير فرص عمل كافية يظلّ تحدّياً مع كِبر حجم القطاع العام حالياً، وصغر السوق الخاص.

بالنسبة إلى مستوى المعيشة، تراجعت بعض الشيء جرّاء إجراءات التقشف. فقد اعتاد البحرينيون على دعم حكومي سخي في الوقود والكهرباء لعقود، وتم تقليصه تدريجياً. كذلك ارتفعت كلفة المعيشة بعد فرض الضريبة الجديدة، وإن بقيت الأسعار معقولةً مقارنةً بدول الخليج الأغنى .

ويبلغ نصيب الفرد من الناتج نحو 25 ألف دولار سنوياً، وهو أدنى بفارق ملحوظ عن قطر والإمارات، ما يدفع بكثير من الكوادر البحرينية أحياناً للعمل في دول الجوار الأعلى أجراً. ومع ذلك، يحرص قادة البحرين على عدم المساس بأساسيات الرفاه؛ فالتعليم والصحة لا يزالان مجانيين، وتقدّم الحكومة دعماً نقدياً مباشراً للأسر متوسطة الدخل لتعويض ارتفاع الأسعار .

أظهر اقتصاد البحرين مرونةً نسبيةً في 2023-2024، مع انتعاش القطاعات غير النفطية كالتصنيع والخدمات المالية. قُدِّر النمو بنحو 3.5% في 2025.

التوترات السياسية التي شهدتها البحرين في 2011، ألقت بظلالها أيضاً على المناخ الاقتصادي. فعلى الرغم من عودة الاستقرار الظاهري بعد تدخل قوات درع الجزيرة وفرض الأمن، يراقب المستثمرون الأجانب الوضع بحذر. وقد اضطرت الدولة إلى إشراك القطاع الخاص الخليجي في دعم استقرارها المالي -كما ذكرنا- عبر المعونات، الأمر الذي يبقي اقتصادها مرتبطاً بمحيطها الإستراتيجي. وتحاول المنامة ترميم الثقة وجذب الاستثمارات بتعديل بعض القوانين التجارية وتسهيل التملك الأجنبي والحصول على تأييد شركائها في الخليج لإقامة مشاريع مشتركة (مثل الجسر الثاني المخطط مع السعودية، ومشروع سكة الحديد الخليجية).

كذلك فإنّ التغير المناخي ليس ببعيد عن البحرين برغم صغرها؛ فهي أرخبيل من الجزر المنخفضة، ما يجعلها معرضةً لارتفاع مستوى سطح البحر. تشير دراسات إلى أنّ أجزاء من الساحل الشمالي الغربي للعاصمة قد تغمرها المياه مع ارتفاع البحر سنتيمترات عدة مستقبلاً. لذا بدأت البحرين بمشاريع استصلاح وبناء حواجز بحرية لحماية الشواطئ. كما تواجه البلاد حرارةً ورطوبةً أعلى صيفاً، لكن إمكاناتها المالية المحدودة نسبياً تجعل الاستثمار في الطاقة المتجددة أبطأ مقارنةً بجيرانها. ومع ذلك، أعلنت المنامة خططاً لتوليد 10% من الطاقة كهربائياً عبر الشمس والرياح بحلول 2035، كجزء من مساهمتها في اتفاق باريس للمناخ.

في نهاية المطاف، يتوقف مستقبل البحرين الاقتصادي على قدرتها على تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية جذرية دون زعزعة نسيجها الاجتماعي. السيناريو المتفائل يفترض نجاح المنامة في كبح نمو الدين وإعادته إلى مسار مستدام (مثلاً خفضه إلى أقلّ من 100% من الناتج بحلول 2030)، مع استمرار الدعم الخليجي عند الحاجة. في هذه الحالة، يمكن للاقتصاد أن ينمو بنحو 3% سنوياً بالمتوسط، إذ سيحفز تحسّن الثقة الاستثمار الخاص والتوسع في قطاعات حيوية. وعليه، قد نشهد نمواً تراكمياً يقارب 30% حتى 2035. أما إذا عجزت البحرين عن ضبط ماليتها واستمر الدين في الارتفاع حتى يلامس 160% من الناتج في 2030، كما تتوقع بعض الجهات، فقد تواجه أزمةً ماليةً

حادّةً تجبرها على انكماش اقتصادي مؤلم بتقليص الإنفاق العام مجدداً، وربما ركود يمتدّ لسنوات. وعلى الأرجح، ستسعى البحرين إلى تجنّب السيناريو الأسوأ عبر إجراءات "في الوقت الضائع"، ما يجعل التقييم العلمي يميل إلى تحقيق تحسن طفيف وغير كبير. بعبارة أخرى، يُتوقع نمو اقتصاد البحرين بنحو 15% فقط إجمالاً حتى 2035 (أي نحو 1.5% سنوياً)، ما يعني بقاءه أقرب إلى الركود البطيء مع استمرار الاعتماد على دعم الجيران لضمان الاستقرار المالي. إنه تقدّم محدود تحت وطأة جبال الديون، إلى أن تبرأ الذمّة المالية وتتنفس المملكة الصعداء.

https://raseef22.net/article/1100155-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-10-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85

9 - العقد الاجتماعي وإشكاليات مرحلة ما بعد النفط في السعودية والإمارات

المصدر: Getty

صدى

صدى

تتخذ السعودية والإمارات إجراءات لتنويع مصادر الاقتصاد استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، لكن هذه الإجراءات تهدد بخلخلة العقد الاجتماعي الضمني المرتكز على شرعية تقليدية قوامها الولاء القبلي وأبوية الحاكم، والحفاظ على الأعراف الاجتماعية، والامتيازات الممنوحة للمواطنين.

ميرة الحسين و إيمان الحسين، نشرت في ٩ أغسطس ٢٠٢١

صدى

"صدى" نشرة إلكترونية تندرج في صلب برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. تسعى إلى تحفيز وإغناء النقاش عن أبرز الشؤون السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في العالم العربي، وتقدّم فسحة للمفكرين والكتّاب، الجدد كما المعروفين في مجالاتهم، يتسنّى لهم من خلالها الإضاءة على هذه المواضيع من وجهة نظر تحليلية.

اهتم عدد من محللي الخليج على مدار الأسابيع الماضية بتفسير الخلاف الذي عكر صفو علاقة الحليفين القديمين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وأدى بكل منهما إلى اتخاذ مسارات متباينة لخدمة مصالحهما الإقليمية والمحلية. حيث بدت أولى مؤشرات الفُرقة في نهاية 2019، عندما أعلنت الإمارات نيتها الانسحاب من اليمن في خطوة وصفها الخبراء والمراقبون بأنها" تَخَلٍ عن حليف."

وتلى ذلك، في فبراير 2021، أن أصدرت السعودية إنذاراً بمنع الشركات الأجنبية من الحصول على عقود حكومية إن لم تنقل مقرها الإقليمي الرئيس إلى المملكة بحلول 2024، لتنافس بذلك الإمارات والتي مسها القرار بشكل مباشر.

وبالرغم من أن ردود الفعل الرسمية كانت هادئة، إلا أن ترسبات قرارات مسبقة اعتبرها كِلا الجانبين غير مواتية، أدت إلى ظهور خلاف علنيٍ غير مسبوقٍ بينهما في الاجتماع الذي جمع دول أوبك بلس في حزيران / يونيو 2021.

وفور ظهور الخلاف اشتعلت وسائل التواصل الاجتماعي بتعليقات مواطني البلدين الذين سارعوا لدعم الموقف الرسمي لبلديهما في رد فعل تلقائي بدا متناقضاً تماماً مع الموقف المتردد الذي اتخذوه في أعقاب قرار حصار قطر في 2017، والذي أجبر المدعي العام الإماراتي وقتها على إصدار تحذيرٍ شديد اللهجة يُجرّم التعاطف مع قطر عبر الوسائل الالكترونية. والواقع أن توجيه الرأي العام لم يكن ضرورياً في خلاف أوبك بلس لأن المواطنين لم يترددوا في دعم المصالح الاقتصادية لبلادهم نظراً لمدى تأثير مثل هذه القرارات على الوضع الاقتصادي العام.

ويطرح هذا الموقف الداعم للدولة سؤالاً مفصلياً عن مدى استعداد المواطن الخليجي، الذي قايض الحق في المشاركة السياسية مقابل ما يحصل عليه من امتيازات اقتصادية، قد تكون حالياً مهددة بالتضاؤل، لتحدي العرف السياسي المستقر القائل بأن إدارة شؤون الدولة وما يترتب عليها من سياسات داخلية وخارجية هي من اختصاص الحكومة وليس المواطن.

ويطرح أيضاً إشكالية جديدة تواجهها كلاً من السعودية والإمارات، بسبب انخفاض عائدات النفط والرغبة في تنويع مصادر الدخل القومي، وهي أن محاولة إضفاء الحداثة على نظام الحكم الهرمي المحافظ بغرض جذب المستثمرين الأجانب قد يهدد شرعية العقود الاجتماعية القائمة والمستقرة في كلا البلدين.

المملكة العربية السعودية

تتضمن رؤية 2030 للمملكة، وهي خارطة طريق لمرحلة ما بعد النفط، مجموعة كبيرة من التغييرات الاجتماعية التي تستهدف تحويل المملكة إلى قِبلة سياحية وتجارية عالمية. وقد وجدت المملكة، التي تقتفي خُطى دبي، في مساحاتها الشاسعة وموقعها الجغرافي المتميز على البحر الأحمر فرصة سانحة لتحقيق هدفها هذا، ما دفعها لتخصيص ما يقارب 810مليار دولار لتطوير قطاع السياحة في السنوات القادمة، الأمر الذي سيوفر نحو ثلاثة ملايين فرصة عمل يذهب ثلثاها لغير السعوديين من الأجانب.

والواقع أن المملكة تسعى لزيادة عدد المقيمين على أراضيها من 30في المئة إلى 50 في المئة من مجموع السكان في المستقبل القريب. ولذلك فقد تبنت حزمة من الإجراءات الجديدة التي تسمح للمقيمين بالحصول على كثير من الميزات مثل الإقامة الدائمة، والحق في إنشاء المشاريع التجارية، وتملك العقارات والاستثمار فيها. والمدهش أن هذه التغييرات الجديدة قد دفعت أعضاء مجلس الشورى، وهو هيئة استشارية يعينها الملك، لصياغة مُقترح يطالب بمنح أطفال النساء السعوديات المتزوجات من غير السعوديين نفس الحقوق.

وعلى الرغم من أن المملكة، وبعد طول انتظار وجدل، قد سمحت للنساء بقيادة السيارات، إلا أن التغييرات الجديدة التي تسعى لتحقيقها لا تزال تواجه بعض المقاومة بسبب تنامي تأثير التغيرات الاجتماعية التي تمر بها المملكة على الهوية الدينية. وعلى سبيل المثال أثار المغردون على تويتر الجدل عندما قررت وزارة الشؤون الاسلامية تنظيم استخدام مكبرات الصوت الخارجية للمساجد، على الرغم من أن الوزارة بررت قرارها برغبتها في دفع الأذى عن الأطفال والمرضى ومن يصلون في بيوتهم .

ربما دفعت ردة الفعل هذه إلى اللجوء لاتحاد الغرف التجارية السعودية، وهي هيئة تمثل مجتمع الأعمال السعودي، لترويج قرار السماح للمحلات بالبقاء مفتوحة خلال

وقت الصلاة كإجراء وقائي ضد وباء كوفيد 19. يتضح من هذه المواقف كيف تسعى الحكومة لتجنب الجدل الشعبي حول تقليص دور الدين في الحياة العامة، مستهدفةً شريحة الشباب، وترويج فكرة "الإسلام المعتدل."

ولا شك أن الضغوط على استقرار العقد الاجتماعي قد تزايدت في ظل اجراءات التقشف التي تبنتها المملكة مؤخراً وعلى رأسها مضاعفة ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أمثالها لتصل إلى 15 في المئة في 2020. وسعياً لتخفيف نتائج عجز الموازنة فقد بدأت الدولة في خصخصة 16 قطاعاً رئيساً، مثل قطاعي التعليم والصحة، آملة في تحصيل ما يقارب 55مليار دولار على مدار السنوات الأربع القادمة. وبالرغم من حرص المسؤولين السعوديين على التقليل من شأن الآثار المحتملة لعمليات الخصخصة تلك على المواطن السعودي، إلا أن انعدام الشفافية حول هذا التغيير أثار مخاوف المواطنين بشأن استقرارهم وأمنهم الوظيفي الذي طالما تمتعوا به في القطاع العام.

الإمارات العربية المتحدة

من بين دول الخليج كافة، لعبت الإمارات العربية المتحدة دوراً سبّاقاً في تعزيز مبدأ المواطنة والهوية الوطنية في الخليج. وقد بدأت مشروعها هذا بخطوات متواضعة في منتصف العقد الأول من الألفية تمثلت في تبني رمز وطني، كالمؤسس الشيخ زايد بن سلطان، أو هدف وطني، كالهوية الوطنية أو التسامح، وهندسة برنامج اجتماعي متكامل حولها، كما حدث في 2016 عندما أعلنت الإمارات عن تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية لمواطنيها الذكور لأول مرة.

ولكن هذه الدعوة الحاشدة لتشكيل "هوية وطنية" والتي حفزها الخلل الديموغرافي المتزايد الذي كشف عنه إحصاء عام 2005، تتصادم باستمرار مع المخططات المتغيرة للدولة. وقد أجبر وباء كوفيد 19، والنهاية الوشيكة لعصور النفط، الإمارات العربية المتحدة على تبني سياسات جديدة لم تكن ملحة في الماضي.

ولعل أكثر هذه السياسات جُرأةً كان إعلان الدولة في آب/ أغسطس 2020، تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. والحقيقة أن ما تلى هذا الإعلان من احتفاء منظم كان صادماً للمنطقة بالرغم من مسارعة الإماراتيين للاحتشاد وراء حكومتهم – وليس

التطبيع - وإبداء مظاهر الولاء والطاعة. ولكن هذه الصورة البراقة للوحدة والتوافق ما لبثت ان اهتزت إثر الأحداث المتلاحقة التي أدت إلى نشأة بوادر قلق وارتباك.

وتَمَثَّلَت أولى تلك الأحداث في إصلاح قانوني غير مسبوق يستهدف فيما يبدو خلق مناخ جاذب للوافدين الأجانب، حيث ألغت الدولة تجريم استهلاك الكحول والتعايش بين غير المتزوجين. ولم يكد غبار هذا القرار ينقشع حتى أعلنت الحكومة أنها ستمنح الجنسية الإماراتية للراغبين من المستثمرين وغيرهم من المهنيين الأجانب. وعلى الرغم من الصمت المتحفظ الذي قابل هذه القرارات إلا أن الإماراتيين المتمرسين في فن التلميح لم يترددوا في إطلاق ألسنتهم بالرثاء للغة العربية والهوية الوطنية معاً.

وفي تغريدة، تم مسحها الآن، أشار مواطن إماراتي حائر لم يذكر اسمه، إلى أن المُجَنسين الجدد سيُسمح لهم بالاحتفاظ بجنسياتهم الأصلية في حين لا يُسمح بهذا للمواطنين الإماراتيين، وتساءلت التغريدة أيضاً عن ثقافة المشاركة في القرار السياسي التي اعتادها هؤلاء وكيف ستؤثر هذه الأفكار على الإمارات العربية المتحدة.

ثم جاءت الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على فلسطين لتكشف شقوقاً جديدةً في جبهة الرأي العام، وتؤدي لمزيد من الإدانات والاحتجاجات ضد الحليف الجديد للدولة. وبالرغم من التحفظ الممارس على منصة تويتر، إلا أن إدانة الاماراتيين لإسرائيل كانت قوية ومسموعة، ولم يترددوا في توبيخ بعض مواطنيهم من المُتراخين الذين تبنوا حديث "السلام والتسامح" في وقت يستوجب الغضب والشدة.

وبالرغم من أن انحسار عصر النفط لا يشكل بالضرورة أي تهديد لكيان الدولة الإماراتية وتلاحمها، إلا أن تبعات هذا الانحسار قد تقوض الامتيازات التي يرتكز عليها العقد الاجتماعي وتؤدي إلى واقع غير مريح للمواطن الإماراتي بينما تتهيأ البلاد لمزيد من التحولات.

لقد أدى الاستقطاب المتزايد داخل المجتمع الخليجي في أعقاب الانتفاضات العربية وما نتج عنها من إشكالات ومن محاولات دؤوبة لإعادة هندسة المجتمع إلى تأليب الشريحة الاجتماعية المحافظة على شقيقتها الليبرالية، وأصبحت قدرة دول الخليج العربي على الحفاظ على عقودها الاجتماعية مع مواطنيها متوقفة على مهارتها في تجنب خلق توترات جديدة بينما تسعى لحل المسائل القائمة.

ميرة الحسين مرشحة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كمبريدج البريطانية، تركز أبحاثها على علم اجتماع التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة، لمتابعتها على تويتر .@miraalhussein

إيمان الحسين زميلة غير مقيمة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، وهي متخصصة في شؤون الخليج، لمتابعتها على تويتر .@EmanMAlhussein

https://carnegieendowment.org/sada/2021/08/the-social-contract-and-post-oil-dilemma-in-saudi-arabia-and-the-uae?lang=ar#:~:text=%D8%AA%D8%AA%D8%AE%D8%B0%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%B9%20%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF,%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%8C%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%86%D9%88%D8%AD%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86.

10 - ما بعد النفط.. فرص الاستثمار التعديني في الخليج

04 June 2022

تبحث دول العالم دائماً عن البدائل المُتاحة لزيادة حجم الإيرادات الحكومية وتنويع اقتصاداتها، وهنا تعمل الدول على استغلال الثروات الطبيعية التي تتمتع بها وتتوافر لديها. وتعد الثروات المعدنية من بين الموارد التي تسعى الدول للتنقيب عنها داخل أراضيها، وتوفير الإمكانيات كافة والدعم اللازم للشركات لاستخراج هذه المعادن والاستفادة القصوى منها. وفي هذا الصدد، يحاول هذا المقال تسليط الضوء على الثروات المعدنية في دول مجلس التعاون الخليجي، وكيفية توظيفها من جانب هذه الدول لتنويع اقتصاداتها، والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط.

ريادة غربية:

عند النظر إلى الدول الرائدة في موارد التعدين في العالم، بناءً على قيمة الموارد الطبيعة في عام 2021؛ تأتي روسيا في المقدمة، حيث احتفظت بموارد طبيعية تُقدر

قيمتها الإجمالية بنحو 75 تريليون دولار أمريكي، ويتضمن هذا الرقم قيمة الموارد الطبيعية التي تشمل الفحم والنفط والغاز الطبيعي والذهب والأخشاب والمعادن الأرضية النادرة. وتليها الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني عالمياً بقيمة سوقية تتجاوز 45 تريليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة تتجاوز 34 تريليون دولار.

لكن بالنظر لحجم الإنفاق العام الحكومي على قطاع التنقيب في عام 2021، فقد بلغ في كندا نحو 800 مليون دولار، وفي أستراليا 531 مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية نحو 345 مليون دولار.

دوافع خليجية: تكشف الخريطة الجيولوجية لمنطقة الخليج العربي عن احتوائها على العديد من الثروات الطبيعية سواء كانت في باطن الأرض أو على سطحها، وقد تزايد اهتمام حكومات دول الخليج باستغلالها في الفترة الأخيرة. ومع الدعوات من قِبل المنظمات الدولية والحكومات للحد من انتشار الكربون والاعتماد على الطاقة النظيفة، وغيرها من القرارات التي من شأنها الحد من استخدامات النفط؛ كان على دول الخليج البحث عن مصادر أخرى متجددة وغير متجددة للتجهيز لمرحلة ما بعد النفط.

وتسعى دول الخليج لتطوير القطاع التعديني لديها، خصوصاً مع التذبذب في أسعار النفط خلال السنوات الماضية، والذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات لديها. وتعمل هذه الدول على مرحلة اقتصاد ما بعد النفط، والقائم على الموارد غير النفطية. وعند النظر إلى خطط دول الخليج للنهوض بالقطاع التعديني، نجد تشريعات ولوائح قد تم سنها في السنوات الأخيرة من أجل النهوض بهذا القطاع.

كما تمت دعوة الشركات المحلية والعالمية للمشاركة مع القطاع الحكومي للاستفادة من الثروات الطبيعية التي تزخر بها أراضي الخليج. فالقطاع التعديني في هذه المنطقة كان معتمداً إلى حد كبير على استخراج النفط، من دون الاهتمام بالثروات الأخرى التي أصبحت ذات قيمة كبيرة، خصوصاً مع مشكلات سلاسل الإمداد التي يعيشها العالم حالياً في ظل الحرب الروسية – الأوكرانية.

تحركات إماراتية: تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الثروة المعدنية على أنها "كنز استراتيجي"، وفق ما صرح به الوكيل المساعد لقطاع البترول والغاز والثروة المعدنية بوزارة الطاقة والبنية التحتية في الدولة، أحمد محمد الكعبي، في فبراير الماضي، معتبراً

إياه ركيزة أساسية في تطوير الاقتصاد الإماراتي وتنويعه في مرحلة ما بعد النفط، حيث يمكن أن يقوم عليها عدد من الصناعات الأساسية مثل مواد البناء حالياً ومستقبلاً.

وتستعد الإمارات لإطلاق استراتيجية متكاملة لقطاع التعدين في الفترة المقبلة، من أجل تعظيم استغلال الثروات التعدينية لديها من الحجر الجيري والبازلت وصخور الدولوميت وغيرها. فيما تستهدف الخطة التشغيلية لوزارة الطاقة والبنية التحتية تحقيق 7 أهداف استراتيجية، من بينها تنظيم وتنمية قطاع الطاقة والمياه والتعدين بما يضمن أمنه واستدامته. وتندرج تحت هذا الهدف عدة مبادرات تعمل على تعزيز القطاع التعديني، مثل مبادرة إدارة المعرفة والمعلومات الإحصائية. والأخيرة ترتكز على 5 أنشطة، أبرزها تطوير قاعدة البيانات الجيولوجية والتعدينية وإعداد التقارير الدورية في مجال البترول والتعدين.

علاوة على ذلك، تم إصدار أول كتاب مرجعي باللغة العربية عن التطور الجيولوجي لدولة الإمارات خلال أكثر من 600 مليون سنة، إضافة إلى إصدار أول أطلس للصخور والمعادن في الدولة باللغتين العربية والإنجليزية والذي يعتبر بمنزلة دليل استرشادي للمستثمرين والباحثين ويوفر لهم المعلومات الفنية والإرشادية مع توضيح الفرص الاستثمارية المُحتملة في الدولة.

خطط السعودية وعُمان: تسعى دول أخرى في الخليج مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، لتعظيم الاستفادة من ثرواتها المعدنية. وبالنسبة للسعودية، فتلعب وزارة الطاقة والثروة المعدنية دوراً مهماً في رسم السياسات العامة والاستثمارية للقطاع التعديني في المملكة، ولدى الوزارة خطة واضحة تتوافق مع "رؤية المملكة 2030" لتحسين دور القطاع التعديني في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للسعودية.

وعند النظر إلى حجم المواقع المُستكشفة في السعودية، فإنها وصلت إلى 5300 موقع، وتُقدر قيمتها بنحو 5 تريليونات ريال سعودي، من بينها الفضة والذهب والنحاس والزنك والفوسفات والجرانيت. بينما بلغت الصادرات السعودية من المعادن نحو 26 مليار ريال سعودي (7 مليارات دولار) في عام 2021، ووصلت مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي 64 مليار ريال سعودي (17 مليار دولار) في العام نفسه، فيما بلغ عدد الرخص التعدينية الممنوحة حتى مارس الماضي نحو 2054 رخصة.

وعلى صعيد مؤشرات قطاع التعدين في سلطنة عُمان، فقد وصل إجمالي الإنتاج من المعادن إلى ما يزيد عن 60 مليون طن بقيمة اقتصادية قدرها 230 مليون ريال عُماني (600 مليون دولار)، وهذا يعزز اهتمام السلطنة بقطاع التعدين والذي يعمل فيه ما يزيد على 4248 عاملاً بإجمالي 22 رخصة ما بين الرخصة التنقيبية والتعدينية الدائمة.

وبشكل عام، هناك اهتمام متزايد من جانب دول مجلس التعاون الخليجي بقطاع التعدين، حيث يوجد اتجاه واضح لدى الحكومات لوضع استراتيجيات عامة ومبادرات مستقبلية لتطوير هذا القطاع، وتشجيع الشركات للبدء في اكتشاف الثروات الطبيعية التي تحتويها المنطقة، في إطار الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط.

شراكة فعّالة: ثمة تساؤل حول مدى استعداد الشركات الخاصة للتعاون مع القطاع الحكومي في دول الخليج لتنشيط قطاع التعدين الذي يعد في مراحله الأولية. وقد نرى خلال المرحلة المقبلة تعاوناً كبيراً بين الشركات المحلية والقطاع الحكومي من خلال المشاركة في عقود public–private partnership (PPP)، والتي لاقت نجاحاً في العديد من القطاعات مثل التشييد والبناء وغيرها، ومن الممكن أن تتوسع دائرة العقود لتشمل عقود الخدمة، والإدارة، والتأجير، والامتياز، والمشاريع المشتركة.

ومستقبلاً، يمكن أن نرى دوراً مهماً للشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي في تنمية قطاع التعدين، وهو اتجاه سيتكرس بوضوح في منطقة الخليج مع سن قوانين ولوائح تنظيمية تُسهل عمليات البحث والتنقيب، وكذلك إعادة التدوير للمعادن والمنتجات المعدنية، وتوفير قواعد بيانات مُحدثة عن القطاع، وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص.

وكخطوة في هذا الاتجاه، بدأت حكومات دول الخليج في تعديل الخطط الاستراتيجية، والبدء في الاستفادة من حجم الثروة المعدنية الموجودة لديها، وتنفيذ مبادرات من شأنها المسح الجيولوجي للمنطقة وإطلاق المنصات الوطنية للمعلومات الجيولوجية والتي من شأنها مساعدة الباحثين والمُستثمرين وتشجيعهم على الدخول في هذا القطاع من خلال سن القوانين الاستثمارية وغيرها من الأمور الداعمة لهم. على جانب آخر، يمكن أن يكون للشركات التقنية الناشئة دور جوهري في المرحلة المقبلة من

خلال مساعدة الشركات الدولية والحكومات على توفير أدوات تقنية حديثة تُسهل من عمليات البحث والتنقيب، وكذلك في مرحلة ما بعد الاستخراج، وإعادة التدوير.

الخلاصة، يمكن القول إن قطاع الثروة التعدينية في دول الخليج لديه فرصة كبيرة للمنافسة عالمياً، والاستحواذ على حصة ليست بالقليلة من أسواق إنتاج وتصدير المعادن على المستوى العالمي. إذ إنه بإمكان منطقة الخليج أن تصبح مركزاً لوجستياً لقطاع المعادن، على نحو سوف يُعزز النشاط الاقتصادي بها، علاوة على معالجة مشكلات سلاسل الإمداد التي يعانيها العالم حالياً في مجال المواد الخام المعدنية؛ بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية.

https://www.futureuae.com/en-US/Mainpage/Item/7348/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

11 - ما بعد النفط : تحديات البقاء في دول الخليج العربية (كتاب)

المؤلف ميرزا حسن القصاب، دار النشر مركز دراسات الوحدة العربية

بفضل الثروة النفطية المفاجئة تحوّلت ممالك الخليج الست من الفقر إلى الغنى. وكانت عائدات النفط بطاقة دخولها إلى الحداثة، وأصبحت شريان الحياة لأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية. لكن مستقبلها مهدد بنضوب النفط. يسلّط هذا الكتاب الضوء على حقيقة الضعف الاقتصادي لدول الخليج من دون النفط؛ فالمنطقة تعتمد على الاستيراد الذي تموله عائدات صادرات النفط. ولأن النفط إلى زوال، فعلى هذه الدول التحول اقتصادياً وإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير والمنافسة عالمياً لتغطية وارداتها. لكن الفرصة السانحة لتحقيق ذلك بدأت تضيق، بينما الأصول الرأسمالية يتم تسييلها بسرعة فائقة.يهدف مؤلف هذا الكتاب إلى قرع ناقوس الخطر في شأن التحديات الوجودية التي ستواجه المجتمعات الخليجية في عصر ما بعد النفط،

والتشديد على الحاجة الماسة إلى إرادة سياسية تُجري إصلاحات وتغييرات جذرية في أمور الحكم والسياسة والاقتصاد. إن وقفة للمراجعة تستدعيها معطيات الواقع، كتناقص إيرادات النفط، وارتفاع أعداد السكان، وتفشي البطالة، وتنامي الإنفاق العسكري، واللجوء إلى إجراءات التقشف. وعلى دول الخليج أن تخطو نحو المستقبل برؤية واقعية، وهدف التنمية المستدامة دليلها، حتى لا تكون عرضة للانهيار المحتمل بعد النفط، وتصبح منطقة الخليج المزدهرة من جنات النعيم الزائلة.يتضمن الكتاب ستة عشرة فصلاً، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والمراجع والفهرس

https://wrraqoon.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9?srsltid=AfmBOoonSfBripZNzpw6PCAlSSMOoHY2bbfEidaDlX6eIs5k6DioZSyg

12 - في عصر ما بعد النفط.. لماذا تواجه دول الخليج تحديات اقتصادية قاسية؟

داود علي | منذ عامين

التنبؤات الاقتصادية بقرب انتهاء عصر النفط عالميا لصالح الطاقة المتجددة والنظيفة، مستمرة منذ عقود، وتشكل التحدي الأكبر والمصيري أمام حكومات الخليج لكونها دولا ريعية تعتمد بشكل تام على النفط.

لذلك تحاول الأنظمة الخليجية إحداث تحولات نوعية في مصادر اقتصاداتها، لكن البترول مايزال الضابط الأساسي لعلاقة الدولة بالحقوق الاقتصادية والسياسية للمجتمع الخليجي، الذي نشأ في ظل عقد اجتماعي يؤطر إلى أن الثروة والرخاء والأعطيات للمواطن هو الأساس.

لكن تحولات اليوم تعزز أن مجلس دول التعاون الخليجي (السعودية- الإمارات- قطر- البحرين- الكويت- عمان) لديهم خطط حاسمة لتهيئة المجتمع لعصر جديد،

سيدفع المواطن بقوة لاختراق سوق العمل، ودفع الضرائب، وامتهان المهن التي لم يعهدها من قبل.

فأين تقف الاقتصادات الخليجية اليوم؟ وكيف تستعد الحكومات لمرحلة ما بعد النفط؟ وما انعكاسات هذه العملية على مستقبل الشعوب؟

محفوفة بالمخاطر

مجلة "ذا إيكونوميست" البريطانية قالت في 9 فبراير/ شباط 2023، إنه "بعد عقود من الكلام الفارغ أصبحت الإصلاحات في دول الخليج حقيقية، لكنها محفوفة بالمخاطر، وإن الدفع نحو مزيد من التنوع والقدرة التنافسية يهدد بعزل المواطنين عن مستواهم الاجتماعي شديد البذخ".

وبينت المجلة أن "السعودية والإمارات لديهما خطط جادة وإن لم تكن حاسمة لتنويع الاقتصاد وتهيئة البلاد لعصر ما بعد النفط وهو ما قد يؤدي إلى دفع المواطنين للعمل في القطاع الخاص رغم عدم استعداد بعض المواطنين لذلك".

وأوضحت أن "فرض ضريبة الدخل في الخليج لايزال موضوعا محظورا لكن ثمة من يتوقع أنها لن تبقى كذلك طويلا".

فالعقد الاجتماعي في الخليج يعني عدم وجود ضرائب على المواطنين والمغتربين لكن لم يعد هذا هو واقع الحال، وفق المجلة.

وأضافت: "حتى لو نفذ قادة الخليج خططهم الطموحة بشكل صحيح فإن السنوات القادمة ستكون مرهقة للعديد من الخليجيين".

وأضافت المجلة البريطانية أن "كل هذا يخلق إحساسا بعدم الأمان وكذلك بالحرية، سيحتاج المواطنون الخليجيون إلى الأدوات اللازمة للنجاح في عصر جديد".

فالتعليم هو مكان جيد للبدء، لكن يتخلف تلاميذ المدارس في قطر والسعودية والإمارات كثيرا عن نظرائهم في الدول الغنية.

إذ إن معدلات التسرب مرتفعة لأن الطلاب الأولاد على وجه الخصوص، يفترضون أنه يمكنهم الاعتماد على وظيفة حكومية.

وأتبعت الإيكونوميست: "لذلك فإن التعليم الأفضل يعدهم للمنافسة على وظائف في القطاع الخاص".

وتطرقت إلى التحدي الآخر من حيث العلاقة بين الدولة والأفراد، وجرى بالفعل الاعتراف بالمزيد من الحقوق، على الورق على الأقل.

إذ عززت الإمارات والسعودية حقوق الملكية للأجانب، ومن المحتمل أن يصبح الطريق إلى الإقامة الدائمة، وربما حتى الجنسية أسهل.

وقد يطالب الأجانب الذين يتجذرون في يوم من الأيام بحقوقهم كمواطنين، وفق تقدير المجلة.

ولم تغفل أن المزيد من الحريات الاجتماعية، حدثت مع مزيد من القمع السياسي والمركزية الإدارية، تحديدا في السعودية، في ظل حاكمها الفعلي محمد بن سلمان.

وشددت على أنه من غير المحتمل أن تصبح أي دولة خليجية ديمقراطية في الوقت القريب.

لكن إذا أرادوا إصلاح اقتصاداتهم دون إثارة الاضطرابات، فإنه يتحتم على الحكومات أن تصبح أكثر استجابة للمواطنين العاديين، وإلا فقد تنتهي.

واقع جديد

وتناولت العديد من الإصدارات والأبحاث أخيرا المرحلة الحالية لتلك المنطقة، منها كتاب "ما بعد النفط.. تحديات البقاء في دول الخليج" والذي نشر في 30 سبتمبر/ أيلول 2021، للباحث اللبناني ميرزا حسن القصاب.

وقال فيه: "بفضل الثروة النفطية المفاجئة تحولت ممالك الخليج الست من الفقر إلى الغنى، وكانت عائدات النفط بطاقة دخولها إلى الحداثة، وأصبحت شريان الحياة لأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية".

واستطرد: "لكن مستقبلها مهدد بنضوب النفط، وتبقى حقيقة الضعف الاقتصادي لتلك الدول من دونه، فالمنطقة تعتمد على الاستيراد الذي تموله عائدات صادرات النفط".

وأضاف: "ولأن النفط إلى زوال، فعلى هذه الدول التحول اقتصاديا وإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير والمنافسة عالميا لتغطية وارداتها".

وأوضح: "لكن الفرصة السانحة لتحقيق ذلك بدأت تضيق، بينما الأصول الرأسمالية يجرى تسييلها بسرعة فائقة".

وكان صندوق النقد الدولي قد أصدر توقعاته في 21 فبراير 2021، حول مزيد من النزيف الاحتياطي النقدي لموازنات بعض دول الخليج.

وتوقع الصندوق أن يستمر العجز في الفترة المقبلة، فالسعودية وحدها فقدت خلال العام المذكور نحو 50 مليار دولار.

واقترح على دول الخليج مجموعة من خطوات الإصلاح الاقتصادي للتعامل مع الواقع الجديد شديد القسوة.

وكانت أولى التوصيات خفض نفقات الدولة عبر تقليص الوظائف العامة وتخفيض رواتب الموظفين المرتفعة حسب المقاييس العالمية.

وكذلك تخفيف الدعم الحكومي عن السلع الرئيسة ورفع أسعار الطاقة وزيادة الضرائب على المواطنين.

لكن لخطورة الموقف أوصى الصندوق أيضا أن تترافق هذه الخطوات مع توفير شبكات أمان اجتماعي تساعد الفئات الأكثر فقرا بحيث لا تهدد استقرار المجتمعات الخليجية.

بالإضافة إلى الخطوة الأهم والأساسية المعتمدة على تنويع الاقتصاد الخليجي لفك ارتباطه بالنفط.

وعلق الكاتب السياسي الأميركي من أصل عربي عماد بوظو، على هذه التوصيات من خلال موقع "الحرة" الأميركي، قائلا: "مجموع الإجراءات التي يجب على دول الخليج اتخاذها تتطلب أجهزة إدارية ذات كفاءة ومهنية وخاضعة للمساءلة والرقابة الشعبية، وهذا من الصعب تحقيقه بدون هامش أكبر من الديمقراطية والشفافية".

إشكاليات المرحلة

وفي 9 أغسطس/آب 2023، نشر مركز "كارنيغي" لدراسات الشرق الأوسط، ورقة بحثية ذكر فيها: أن "الرياض وأبوظبي تتخذان إجراءات لتنويع مصادر الاقتصاد استعدادا لمرحلة ما بعد النفط".

واستدرك أن "هذه الإجراءات تهدد بخلخلة العقد الاجتماعي الضمني المرتكز على شرعية تقليدية قوامها الولاء القبلي وأبوية الحاكم، والحفاظ على الأعراف الاجتماعية، والامتيازات الممنوحة للمواطنين".

وذكر أنه "لا شك أن الضغوط على استقرار العقد الاجتماعي قد تزايدت في ظل إجراءات التقشف التي تبنتها المملكة أخيرا وعلى رأسها مضاعفة ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أمثالها لتصل إلى 15 بالمئة في 2020".

وأورد: "وسعيا لتخفيف نتائج عجز الموازنة فقد بدأت الدولة في خصخصة 16 قطاعا رئيسا، مثل قطاعي التعليم والصحة، آملة في تحصيل ما يقارب 55 مليار دولار على مدار السنوات الأربع القادمة".

ثم عقب: "بالرغم من حرص المسؤولين السعوديين على التقليل من شأن الآثار المحتملة لعمليات الخصخصة تلك على المواطن السعودي، فإن انعدام الشفافية حول هذا التغيير أثار مخاوف المواطنين بشأن استقرارهم وأمنهم الوظيفي الذي طالما تمتعوا به في القطاع العام".

الباحث المتخصص في شؤون الشرق الأوسط أحمد رشاد يرى أن "سؤال خليج ما بعد النفط ليس وليد اللحظة والظرف الراهن، بل هو مطروح منذ سنوات".

وأردف: "أذكر كتاب البروفيسور الأميركي مايكل كلير بعنوان (الدم والنفط) الذي صدر عام 2011، وتحدث عن الأبعاد السياسية والاجتماعية لدول الخليج في عصر ما بعد النفط".

وأضاف: "هذا الكتاب تنبأ بكثير مما يحدث اليوم، وبحدوث خلل مستقبلي في العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين نتيجة المتغيرات الحتمية التي ستحدث في هذا العالم".

وعلى رأسها شبكة الأمان الاجتماعي شديدة الرفاهية، واستعداد المواطن المرفه للدخول إلى سوق عمل قاس ومتوحش، وفق وصفه.

واستطرد: "على الصعيد الخارجي ظهر هذا في العلاقات الدبلوماسية ما بين دول الخليج، وتحديدا السعودية والولايات المتحدة".

فقديما كان الوضع أن واشنطن هي الحليف الأكبر والأهم والإستراتيجي للرياض، وهي المتكفلة بالحماية والرعاية.

أما السعودية فكانت هي الممد الرئيس للولايات المتحدة بالنفط والطاقة، وعليه كانت العلاقة قائمة ومثالية، وفق وصفه.

وأتبع: "لننظر الآن ونرى شكل العلاقات في زمن (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب على سبيل المثال عندما أجبر (العاهل السعودي) الملك سلمان وأنظمة الخليج على دفع أكثر من 50 مليار دولار، لتجديد عقود الرعاية".

ومع ذلك سحب ترامب أنظمة باتريوت ودخلت إدارته في خلافات غير مسبوقة مع حكام السعودية، بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي، وفق قول رشاد.

واختتم: "في المستقبل القريب ستكون المسألة أوضح والتنبؤات حقيقية على أرض الواقع، ولن يعود الأمر كما كان في الماضي من كفالة كاملة للدولة للمواطن".

وتوقع أن تنتهي الرفاهية وأن يعمل المواطن الخليجي على تأهيل نفسه لتلك الحقبة بقوة، وستعمل الأنظمة على نسخ شباك اقتصادية جديدة تكفل لها البقاء والاستمرار، كما قال.

المصادر

After decades of empty talk, reforms in Gulf states are real—but risky

على دول الخليج فهم أن التحول عن النفط له ثمن ويحمل مخاطر

ما هي خيارات العرب بعد عصر النفط؟

العقد الاجتماعي وإشكاليات مرحلة ما بعد النفط في السعودية والإمارات

تحديات ما بعد النفط

https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1677073669

13 - مسار اقتصادات دول الخليج إلى ما بعد النفط

سامي شعار*، 21نوفمبر 2023

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بثقل اقتصادي يفوق حجمها؛ حيث تمثل مجتمعة أقل من 1% من سكان العالم إلا أنها تُسهم بنحو 2% من إجمالي الناتج العالمي، وأكثر من 10% و20% من إنتاج الغاز والنفط على الترتيب. وقد أدت القيود المفروضة على تجارة روسيا للنفط والغاز، إلى زيادة نفوذ دول الخليج كموردين بدلاء في أسواق الطاقة. وأسهمت أحداث عالمية، مثل استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم و«إكسبو دبي» ومؤتمر «COP28» في تعزيز مكانتها كمراكز دولية محورية. وتبذل دول مجلس التعاون الخليجي جهوداً للحفاظ على مرونتها الاستراتيجية، على الرغم من الانفصال الحاصل بين الكتل الجيوسياسية العالمية بقيادة الولايات المتحدة والصين. وقد تمّ توجيه الدعوة لكل من السعودية والإمارات، للانضمام إلى «البريكس»، وهو تجمّع جيوسياسي يضم بعضاً من أكبر الاقتصادات وأسرعها نمواً في العالم ومن بينها الصين.

يبدو تركيز دول مجلس التعاون على تعزيز مرونتها الاستراتيجية واضحاً من خلال تدخلاتها في أنشطة سوق النفط. ومع انخفاض النفط والغاز اللذين يشكلان معاً عمادها الاقتصادي وانخفاض الإمدادات الروسية، فقد شهد العام 2022 نمواً ملحوظاً في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، والتي حققت نمواً في إجمالي ناتجها المحلي بنسبة 8,7% في المملكة العربية السعودية و8,2% في الكويت.

ومع تباطؤ النمو العالمي في العام 2023، قامت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بالإضافة إلى الدول غير الأعضاء الرئيسية (أوبك +)، ومن بينها خمس من دول مجلس التعاون الخليجي، بخفض إنتاج النفط، كما أجرت السعودية تخفيضات

إضافية في الإنتاج. ونتيجة لذلك، وللارتفاعات الحادة في أسعار الفائدة، نتوقع أن يتباطأ النمو في العام 2023 بنسبة 0,2% في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الستّ، وستعوض قوة اقتصادات دولة الإمارات وقطر الضعف الذي سيطرأ على اقتصادات السعودية والكويت. وفي ظل افتراضنا بالتراجع التدريجي عن تخفيضات إنتاج النفط في العام 2024 بالنسبة لبعض اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب التخفيضات النهائية في أسعار الفائدة، فإننا نرى انتعاشاً للنمو في العام 2024.

ومن وجهة نظرنا، سيكون لتباطؤ الأنشطة تأثير محدود على الآفاق المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي على المدى المتوسط. وقد أدى تمديد تخفيضات الإنتاج، إلى زيادة احتمال مراوحة أسعار النفط الخام عند 90 دولاراً للبرميل في الأشهر المقبلة، وهي أعلى من المستويات اللازمة لتحقيق التوازن في ميزانيات الحكومات في جميع أنحاء المنطقة.

وبما أن هذه المستويات (المشار إليها باسم «أسعار التعادل المالي») أعلى بشكل عام من تلك المطلوبة لموازنة الحسابات الجارية لدول مجلس التعاون، فسوف تكون تلك الدول قادرة، إما على الحفاظ على فوائض مضاعفة مثل دولة الإمارات وقطر أو الحد من العجز المالي الناجم عن تباطؤ الاقتصاد. كما هو الحال في اقتصاد السعودية والكويت.

ستكون مساعي إنجاز الأجندات الوطنية للتحول الاقتصادي، هي القوة الدافعة الرئيسية لسياسات دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات المقبلة. وقد أعلنت الدول الست، عن خطط اقتصادية طويلة الأجل وصفتها بال «رؤية» والتي تتضمن أهدافاً محددة لتنويع الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري وتخضير إمدادات الطاقة. ويبدو أن الالتزام السياسي بهذه الخطط قوياً، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه المنطقة تحديات ناجمة عن التحول العالمي نحو السيارات الكهربائية والطاقة النظيفة. وتشكّل ذروة الطلب المتوقعة على النفط خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، تحدياً قوياً لدول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث يعتمد 30 إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي على قطاع النفط والغاز. ولذا، سيتم منح الأولوية لتمويل وتسهيل المشاريع المرتبطة بالرؤى

الوطنية، ونتوقع أن ترتفع حساسية دول مجلس التعاون لأسعار النفط خصوصاً خلال السنوات المقبلة.

ونتوقع أن تنمو الاستثمارات في هذه المشاريع بوتيرة متسارعة. وقد شهدت ذلك بالفعل، وتجسدها الاستثمارات الضخمة للسعودية في قطاع السياحة والترفيه. فضلاً عن المشاريع الأخرى العملاقة، مثل «نيوم»، وهي مدينة مستدامة جديدة، بالإضافة إلى مشروع مطار الملك سلمان الدولي. كما قفزت استثمارات القطاع العام في دولة الإمارات خلال العامين الماضيين، وتصدرت الإمارات دول المنطقة في مجال الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية. وستحذو حذوها دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي الأخرى، التي ستأخذ دورها بعد جيرانها الأكبر حجماً، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف النطاق العام للاستثمار.

وستعتمد مدى فاعلية تنفيذ هذه المشاريع بشكل كبير على إصلاحات الأطر المالية العامة وقطاع الطاقة وهياكل سوق العمل. وبينما لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين على دول مجلس التعاون القيام به، فإننا نلاحظ بعض التحسينات الملموسة خلال السنوات الأخيرة. فقد انخفض الاعتماد المالي على قطاع النفط بسبب إدخال ضرائب القيمة المضافة وضرائب دخل الشركات، كما هو الحال في السعودية. وقد بدأ تعديل الحد الأقصى لأسعار وقود المركبات، لتقليص الفجوة مع أسعار السوق. وشهد إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح نمواً بنسبة 61% على أساس سنوي منذ العام 2015. وفي الأثناء، ارتفعت معدلات مشاركة السيدات في القوى العاملة بشكل كبير وملحوظ في السعودية والإمارات وقطر. ومن شأن استمرار هذا التوجه المتصاعد في معدل مشاركة السيدات في قوة العمل، أن تكون له نتائج إيجابية على التوقعات الطويلة الأجل لهذه الدول، خاصة أنها تتمتع بأفضل الخصائص الديموغرافية بالمقارنة مع الأسواق الناشئة.

إن الصراع المأساوي الأخير بين إسرائيل وحماس يثير بعض المخاوف بشأن مستقبل المنطقة، ولكننا ما زلنا نرى أسباباً معقولة للافتراض بأن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تختار في نهاية المطاف الوضع الاستراتيجي الراهن، حيث تتطلب خططهم التنموية طويلة المدى، الاستمرار في تجنب اندلاع صراع جيوسياسي جديد في المنطقة.

وبذلك فإن أي ارتفاع في أسعار النفط يمكن أن يضر بقطاع النفط في المنطقة، من خلال المزيد من تسريع الخطى العالمية للتوجه نحو الكهربة بشكل أكبر. ومع ذلك، فإن طبيعة الصراع وحجمه الذي لا يمكن التنبؤ به سيتطلبان مراقبة دقيقة.

انخفض معدل التضخم في المنطقة من أعلى مستوياته في العام 2022، بعد الارتفاعات السريعة التي شهدتها أسعار الفائدة. إن ربط عملات الدول الخليجية بالدولار الأمريكي (أو سلة من العملات ومن بينها الدولار في الكويت) يربط قرارات السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وقد تزامنت هذه المرة الاتجاهات في اقتصادات الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي على نطاق واسع، ما جعل الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة تبدو كاستجابة مناسبة لحيوية النمو والتضخم في دول مجلس التعاون الخليجي.

*كبير الاقتصاديين في «لومبارد أوديبه».. وشارك في كتابة المقال هومين لي، كبير الخبراء الاستراتيجيين في الاقتصاد الكلي

https://www.alkhaleej.ae/2023-11-21/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

تحية طيبة،

أرسل لكم م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/538

اقتصادات دول الخليج العربية مرحلة ما بعد النفط

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 تموز، 10 July 2025

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

M E A K Weekly Economic Report No. 538

The economies of the Arab Gulf states in the post-oil era

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]